

كتاب الإجارة^(١)

قال في المغني : إنها مشتقة من الأجر وهو العوض ، ومنه سمي الثواب أجرا ، وحدها في الوجيز بأنها : عوض معلوم ، في منفعة معلومة ، من عين معينة أو موصوفة في الذمة ، أو في عمل معلوم . وليس بمائع ، لدخول الممر^(٢) وعلو بيت ونحوه ، والمنافع المحرمة .

والأصل في جوازها قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾^(٣) وقوله تعالى حكاية عن صاحب موسى ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ

(١) في المتن و (س م خ د) : الإجازات .

(٢) في هامش (خ) : أشار إلى ما اشتهر بينهم من أنها اسم للعقد فهي مصدر ، وإلا فهي في اللغة اسم للأجر ، وهي كربة الأجير ، وشاهده ما رواه أحمد والترمذي وحسنه - ثم ذكر حديث ابن عبيصة في الحجام وسيأتي - والاستدلال لجوازها من حيث المعنى دعاء الحاجة إليها فإنه لا غنية للإنسان عن مكان يؤويه ، وليس كل أحد يقدر على ذلك شراء أو عارية ، ولا يقدر كل أحد على السعي في قضاء حوائجه ماشيا ، ولا على تحصيل مركوب بشراء أو عارية وكذلك لا يقدر كل أحد . على أن يعمل جميع ما يحتاج إليه من الأعمال بنفسه ، فإن قدر فقد لا يحسن ، فجوزت لتحصيل ذلك ونحوه . اهـ وعلق على (الاشتقاق) : قال الأزهري : الأجر الثواب والعوض ، وهما بمعنى واحد ، فلا يتوهم مغايرته لمن اقتصر على قوله : وهو ثواب العمل . أو على قوله : وهو العوض . اهـ ، وعلق على (الحد) : وقد تحد الإجارة بأنها معاوضة على منافع آدمي ، أو عين معينة ، أو موصوفة ، مقدرة بمدة أو عمل ، بأجر معلوم . اهـ وعلى الممر : إذا صالحه على ممر مائه من المطر على سطحه أو أرضه جاز ذلك بشرطه ، من غير تقدير مدة ، قال في المغني : لأن الحاجة تدعو إلى ذلك ويجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة غير مقدرة ، كما في النكاح ، وقد يمنع ورود ذلك لندرته ولأن المحرمة غير مرادة للفقهاء ، للعرف الفقهي في ذلك ، وكذلك اعتذر الشارح عن الخرق في عدم ذكره شرط العاقد في الإجارة كما يأتي . اهـ وانظر المغني ٤٣٣/٥ والإنصاف ٣/٦ وما أضافه للتعريف من التكملة .

(٣) سورة الطلاق ، الآية ٦ .

أنكحك إحدى ابنتي هاتين ، على أن تأجرني ثمانى حجج ، فإن أتممت
عشرا فمن عندك ﴿ الآية (١) .

٢١١٣ - قال ﷺ « إن موسى عليه السلام أجر نفسه ثمانى حجج
أو عشرا ، على عفة فرجه ، وطعام بطنه » رواه أحمد وابن
ماجه . (٢)

٢١١٤ - وعن عائشة رضي الله عنها في حديث الهجرة قالت :
واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا هاديا خريتا - والخريت
الماهر بالهداية - وهو على دين كفار قريش ، وأمناه فدفعنا

(١) القصص ، الآية ٢٧ وعلق في هامش (خ) على قوله (صاحب موسى) : أولى مما ذكره في
شرح المحرر وغيره : حكاية عن شعيب . ليشمل الخلاف الواقع بين أئمة التفسير هل هو شعيب
أو ابن أخيه يترون ، فإن شعيبا كان قد مات بعد ما كف بصره ، أو رجل ممن آمن بشعيب ،
حتى رأيت بخط بعضهم : إن كونه شعيبا من أضعف أقوال المفسرين . وهو من خطأ الإجماع ،
ولا عثرت بمثل هذا النقل في كتب التفسير ، فليحصر عنه . اهـ ، وعلق أيضا : الاستدلال بهذه
الآية ، ويقول تعالى ﴿ ياأبى استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ اختيار لأن شرع
من قبلنا شرع لنا ، وفي المسألة قولان الصحيح منهما كما ذكره أصحابنا في الأصول أنه شرع لنا ،
ما لم يرد شرعنا بخلافه ، ولو قلنا : إنه ليس بشرع لنا . فإنه وإن لم يكن حجة فهو صالح للترجيح
به ، وأيضا فمحل كونه غير حجة إذا لم يرد تقريره في شرعنا ، وقد ورد تقرير الإجارة في شرعنا
في أحاديث كثيرة .

(٢) هكذا عزاه الشارح ههنا ، وفيما يأتي بعد لأحمد ، وتبع في ذلك أبا البركات كما في المنتقى
٣٠٨٧ ولم أجده في المسند ، ولم أجده من عزاه لأحمد ، وهو في سنن ابن ماجه ٢٤٤٤ : حدثنا
محمد بن المصفى الحمصي ، حدثنا بقية بن الوليد ، عن مسلمة بن علي ، عن سعيد بن أبي أيوب ،
عن الحارث بن يزيد ، عن علي بن رباح ، قال : سمعت عتبة بن النذر يقول : كنا عند رسول
الله ﷺ فقرأ (طسّم) حتى إذا بلغ قصة موسى قال « إن موسى أجر نفسه » الخ قال في الزوائد :
في إسناده ضعف ، لأن فيه بقية ، وهو مدلس ، وأورده ابن كثير في التفسير ٣/٢٨٥ قال : وهذا
الحديث من هذا الوجه ضعيف ، لأن مسلمة بن علي الخثني الدمشقي البلاطي ضعيف الرواية
عند الأئمة ، ولكن قد روي من وجه آخر وفيه نظر أيضا ، ثم نقله عن ابن أبي حاتم من طريق
عبد الله بن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد به نحوه ، وسكت عنه ، وابن لهيعة فيه ضعف ، وقال
الشوكاني في النيل ٥/٣٢٩ : في إسناده مسلمة بن علي وهو متروك . اهـ وقد أطلال الذمبي في
الميزان في ترجمة مسلمة ، ونقل عنه أحاديث ضعيفة أو موضوعة ، ووقع في (م) : وطعامه
وابن ماجه وغيرهما . وفي (خ) : رواه ابن ماجه .

إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال ، فأتاهما
براحلتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا . رواه أحمد
والبخاري .^(١)

٢١١٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بعث
الله نبيا إلا رعى الغنم » فقال أصحابه : وأنت ؟ قال « نعم
كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة » رواه أحمد
والبخاري^(٢) والإجماع على ذلك إلا ما حكى عن الأصم^(٣)
ولا عبرة به ، والله أعلم .

(١) هكذا عزاه الشارح لهما ، وتبع في ذلك أبا البركات في المنتقى ٣١٢ ولم يتعقبه الشوكاني في
النيل ٣١٦/٥ ولم أجد هذا اللفظ في المسند ، وهو في صحيح البخاري ٢٢٦٣ عن عروة عنها
قالت : واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل ، ثم من بني عبد بن عدي ، هاديا
خريتا ، والخريت الماهر بالهداية ، قد غمس يمين حلف في آل العاص بن وائل ، وهو على دين
كفار قريش وانطلق معهما عامر بن فهيرة ، والدليل الدليل ، فأخذ بهم أسفل مكة ، وهو
طريق الساحل . ورواه البخاري أيضا ٣٩٠٥ في آخر حديث الحجر الطويل ، ورواه أيضا ابن
إسحاق في السيرة ٤٨٤/١ بنحوه ، وروى ابن سعد في الطبقات ٢٢٩/١ ، ٢٧٣/٣ بعضه ، وعزاه
الحافظ في الفتح ٢٣٣/٤ - ٢٣٨ لابن حبان ، والواقدي وموسى بن عقبة ، وسمى ابن إسحاق
وابن سعد الرجل الهادي عبد الله بن أريقط ، وعند ابن إسحاق : ابن أريقط . وفي ضبط اسمه
خلاف أشار إليه في فتح الباري وغيره .

(٢) وهكذا عزاه المجدد في المنتقى ٣٠٦٣ لأحمد والبخار وابن ماجه ، ولم أعثر عليه في المسند عن
أبي هريرة ، ولم ينبه عليه الشوكاني في النيل ٣١٧/٥ وهو في صحيح البخاري ٢٢٦٢ عن عمرو
ابن يحيى ، عن جده وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، عن أبي هريرة ، ورواه ابن ماجه
٢١٤٩ من طريق سويد بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، وزاد قال سويد : يعني كل شاة بقيراط .
ورواه البيهقي ١١٨/٦ والطحاوي في المشكل ١٠٢/٢ من طريق عمرو بن يحيى به وذكره مالك
في الموطأ ١٣٩/٣ بلاغا ، لم يذكر إسناده ، ولا ذكر القاريط ، ونقل الحافظ في الفتح ٤٤١/٤
عن إبراهيم الحربي قال : قاريط اسم موضع بمكة . ولم يرد القاريط من الفضة ، وصوبه ابن
الجوزي تبعاً لابن ناصر ، وخطأ سويدا في تفسيره ، لكن رجح الأول ، لأن أهل مكة لا يعرفون
بها مكانا يقال له : قاريط . وبهامش (خ) : إنما يتوجه ذكر هذا الحديث هنا إذا قيل : إن القاريط
هنا هي قاريط الدينار ، وأما على قول من قال : إنه اسم موضع فلا وجه لذكر ذلك هنا . اهـ .
(٣) هو عبد الرحمن بن كيسان ، وتقدم في أول باب الشفعة ، وسماه في المغني ٤٣٣/٥ عبد الرحمن
ابن الأصم . وفي هامش (زح) : وقوله : ولا عبرة به . أي بخلافه لشذوذه عن الجمهور . اهـ .

قال : وإذا وقعت الإجارة على مدة معلومة ، بأجرة معلومة فقد ملك المستأجر المنافع ، وملكت عليه الأجرة كاملة في وقت العقد ، إلا أن يشترطاً أجلاً .^(١)

ش : الإجارة على ضربين (أحدهما) أن تقع على عين موصوفة أو معينة ، مدة معلومة ، كأجرتك هذه الدار شهراً ،^(٢) ونحو ذلك (والثاني) أن تقع على عمل معلوم ، كبناء حائط ، وخياطة ثوب ، وحمل إلى موضع معين ، ونحو ذلك ، والمقصود هنا هو الأول .^(٣)

واعلم أن الإجارة لها ثلاثة أركان (الركن الأول) العاقد ، ولم يذكره الخري لوضوحه ، إذ شرط العاقد في جميع العقود كونه جائر التصرف (الثاني) المعقود عليه ، وهو المنفعة والأجرة ، (أما المنفعة) فمن شرطها أن تكون معلومة ، فإذا كانت على مدة كما قال الخري اشترط كونها

(١) في المتن : على أجرة معلومة فقد . وفي (خ) : كاملة وقت . وفي المتن و (ع) : أن يشترط أجلاً . وفي هامش (خ) : اشتراط الأجل لا يمنع الملك ، فلهذا يحتاج إلى تقدير ، فيقدر : وملكت عليه الأجرة ، واستحق تسليمها إليه إن سلمت إليه العين أو العمل ، إلا أن يشترطاً أجلاً ، وسيأتي في كلام الشارح التنبيه على ذلك اهـ .

(٢) ذكر في (ع) : في أول الشرح هنا المتن السابق من قوله : على مدة ... الخ ، وفي (س ع) : إحداهما . وفي (ع س م) : أن تقع على مدة عين موصوفة أو معينة ، كإجارة هذه الدار شهر . وفي (خ) : معينة مدة كإجارة الدار . وعلق في هامش (س) : الذي يظهر أن في كلام المصنف نقصاً ، وتقديماً وتأخيراً ، وتقديره : أحدهما أن تقع على عين موصوفة أو معينة ، مدة معينة ، فتؤخر لفظة (مدة) ويضاف (معينة) أيضاً فيستقيم الكلام ، ولم يمثل المصنف للعين الموصوفة ، ومثاله أن يصف الشيء المأجور بما يتميز به . اهـ .

(٣) في (ع) : وبخياطة . وفي (س) : أو خياطة . وفي (م) : والمقصود هذا . وفي (خ) : هو الأول وهو المنفعة . وفي الهامش : وقد يقال : كون المقصود هنا هو إجارة العين خاصة ؟ بل يجوز أن يدخل في ذلك الإجارة على العمل ، إذا قدر العمل بمدة ، مثل أن يقول : استأجرتك على أن تحيط لي شهراً . اهـ .

معلومة،^(١) كشهر كذا ونحو ذلك ، بلا خلاف نعلمه ، ولو علقها على ما يقع اسمه على شيئين كالعيد وجمادى ، فهل يصح وينصرف إلى الأول منهما - وهو رأي أبي محمد - أو لا يصح حتى يعين ذلك - وهو رأي القاضي - ؟ فيه وجهان .

وظاهر كلام الخرقى أنه لا يشترط في المدة أن تلي العقد وهو صحيح ، وإذا لا بد من ذكر الابتداء كالانتهاء،^(٢) فلو أطلق فقال : أجرتك هذه الدار شهرا ، فهل يصح ، ويكون ابتداءه من حين العقد - وهو اختيار أبي محمد - أو لا يصح حتى يسمى الشهر - وهو منصوص أحمد ، وبه قطع القاضي وكثيرون - ؟ فيه قولان .

وظاهر كلامه أيضا أنه لا تقدير لأكثر مدة الإجارة ، فتجوز إجارة العين مائة سنة وأكثر ، إذا غلب على الظن بقاؤها فيها ، وهذا المذهب ، وقد نص أحمد على جواز عشر

(١) في (س) : الركن الثاني . وسقط من (خ) : والأجرة ، أما المنفعة . فاستشكلها المصحح ، وعلق : ليس المعقود عليه المنفعة خاصة ، بل والأجرة ، فكان ينبغي أن يقول : وهو المنفعة والأجرة . فأما الأجرة الخ ، وفي (ع م) : عن شرطها . وفي (ع) : الخرقى في اشتراط كونها . وبهامش (خ) : يشترط في المنفعة أن تكون معلومة الجنس ، كسكنى الدار ، وركوب الدابة ، وأن تكون مقدرة ، كسكنى شهر ، وركوب يوم ، وقد يقدر بعمل ، كخياطة ثوب . اهـ وكعب أيضا : إلا أن تدعو الحاجة إليها مجهولة ، كعمر الماء في أرض رب الأرض ، فإنه يجوز الصلح عليه ، للحاجة إليه مع جهالته ، لتعذر تقديره بالمدة . اهـ وكعب أيضا : وعلمها يحصل بتقديرها إما بالمدة ، أو بعمل معين . اهـ .

(٢) في (م) : على نسبة كالعيد . والصحيح ما أثبتنا ، أي أن اسم (العيد) يقع على شيئين ، عيد الفطر وعيد الأضحى ، وكذا اسم (جمادى) يقع على الأولى والآخرة ، فيكون الأجل مجهولا . وفي (خ) : إلى الأول وهو . وفي (م) : حتى يعبر ذلك لا بد من ذكر من ذكره ابتداء كالانتهاء . وكلام أبي محمد ذكره في المغنى ٤٣٦/٥ .

سنين ، وقيل : - واختاره ابن حامد - يتقيد ذلك بسنة ،
فلا يجوز أكثر منها ، وقيل : بل بثلاثين^(١) سنة .

(وأما الأجرة) فمن شرطها أيضا أن تكون معلومة
كالثمن في المبيع .

٢١١٦ - وقد روي عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : نهى رسول
الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره . رواه
أحمد ،^(٢) ثم هل يشترط العلم بقدر رأس المال وصفته ، أو
تكفي مشاهدته ؟ فيه وجهان !^(٣)

(الركن الثالث) المعقود به وهو الصيغة ، وتنعقد بلفظ
الإجارة والكرء ، وكذا ما في معناهما على الصحيح ، وهل

(١) في (س) : القاضي والأكثرون . وفي (م) : وظاهر كلامه لا تقدير . وفي (س) : أيضا لا
تقدير . وفي (خ) : وظاهر كلامه أنه لا تقدير أكثر مدة وقد نص على جواز بل ثلاثين .
وفي هامش (خ) : وأما تقدير أقل مدة الإجارة فلم يذكره .

(٢) هو في المسند ٥٩/٣ عن حماد بن سلمة ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم ، عن أبي
سعيد ، وهو منقطع بين إبراهيم وأبي سعيد ، قاله الحافظ في التلخيص ١٢٨٥ نقلا عن البيهقي ،
وقد رواه النسائي ٣١/٧ عن شعبة ، عن حماد بن موقوف ، ورواه البيهقي ١٢٠/٦ عن أبي حنيفة ،
عن حماد ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن أبي هريرة ، وقد رواه ابن أبي شيبة ٣٠٣/٦ عن حماد ،
عن إبراهيم ، عن أبي هريرة وأبي سعيد ، قالوا : من استأجر أجيرا فليعلمه أجره . وروى أيضا
عن الحسن قال : قال عثمان : من استأجر أجيرا فليبين له أجره . وذكره ابن أبي حاتم في العلل
١١١٨ عن حماد بن سلمة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن أبي سعيد بن مرفوعا ، وعن الثوري ،
عن حماد بن موقوف ، قال أبو زرعة : الصحيح موقوف ، لأن الثوري أحفظ ، ورواه أبو داود
في المراسيل ٢١ كرواية أحمد ، وهو عند النسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ٣٩٥٨ وعزاه
الحافظ في التلخيص لعبد الرزاق ، عن الثوري ، ومعه عن حماد ، عن إبراهيم عن أبي هريرة وأبي
سعيد أو أحدهما به مرفوعا . ووقع في (س ع) : من استأجر الأجير . وفي (م) : حتى يبين له
رواه .

(٣) في هامش (خ) : أظهرهما لا تكفي المشاهدة ، وهو مقتضى كلام الوجيز .

تعتقد بلفظ البيع ؟ فيه وجهان ، أصلهما هل هي نوع من
البيع أو شبهة بالبيع .^(١)

إذا تقرر هذا وصحت الإجارة فقال الخري : فقد ملك
المستأجر المنافع . ولا ريب في هذا .

٢١١٧ - وقد نص عليه أحمد ، محتجا بأن ابن عمر رضي الله عنهما
أكثرى جمالا ثم صارف الجمال ،^(٢) ولو لم يكن قد ملكها
لم تصح مصارفته ، فظاهر احتجاجه إنما هو في الأجرة ، لأنها
أحد العوضين فإذا ملكت ملك الأجر ، وأيضا فإن المؤجر
يملك التصرف في هذه المنفعة كما يتصرف في العين ، فإذا
أجرها ملك المستأجر منها ما كان يملك المؤجر ، وإذا ملك
المستأجر المنافع حين العقد ملك المؤجر جميع الأجرة إذا ،
لأنها أحد العوضين فيملك بما يملك^(٣) به الآخر . [إذ
المعارضة مبناها المعادلة ، فإذا ملك المستأجر المنفعة ملك
المؤجر الأجرة] .

واعلم أن الأجرة وإن ملكت بالعقد فإنها لا تستقر إلا
بمضي المدة ، ولا يستحق تسليمها إلا بعد تسليم المعقود

(١) في (م) : ما في معناها . وفي (ع د) : وهل بلفظ . وفي (س م) : وجهان أحدهما هل .
وفي (م) : أو شبهة .

(٢) لم أعتز على هذا الأثر مسندا ولا معزوا ، ولعله بعض قصة مما وقع لابن عمر بغير هذا اللفظ .
وفي هامش (خ) : على المنافع ، وملكته عليه الأجرة كاملة . اهـ وفي (م) : نص عليها . وفي (خ) :
عليه محتجا . و (الجمال) بالجيم والميم المشددة ، وهو من يكرى الجمال من الإبل للحمل عليها ،
وفي بعض النسخ بالحاء المهملة ، وهو الذي يحمل على ظهره أو دابته بالأجرة .

(٣) في (س م) : في ملكها . وفي (ع د) : يكن ملكها . وفي (س د) : وظاهر . وفي (خ) :
وظاهر احتجاج أحمد لكنها أحد . وسقط من (ع) : فإذا ملكت ملك الأجر ... أحد
العوضين . وفي (س د) : ملك الأجرة . وفي (م) : ملك الآخرة . وفي (خ) : فإذا أخذها ملك .
وفي (س) : فيملك بها بما يملك .

عليه ، فإذا كانت على عين إلى مدة - وهو الذي ذكره الخرقى - فلا يجب تسليم الأجرة إلا بعد تسليم العين ، وإن كانت على عمل في الذمة فلا يجب تسليم أجرته إلا بعد تسليم العمل ، وعلى هذا وردت النصوص ، نحو قوله سبحانه وتعالى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾^(١) فإن الإرضاع عمل في الذمة ، فإذا سلمته وجب إيتاؤها أجرتها.^(٢)

٢١١٨ - وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يقول الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، ومن كنت خصمه خصمته ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا وأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره » رواه أحمد والبخاري.^(٣)

٢١١٩ - وروى أيضا في حديث له عن النبي ﷺ أنه يغفر لأمته في آخر ليلة من رمضان ، قيل : يا رسول الله أهى ليلة القدر ؟ قال « لا ولكن العامل إنما يوفى أجره إذا قضى عمله » رواه أحمد.^(٤) فهذه النصوص ظاهرها أنها على عمل في الذمة .

(١) سورة الطلاق ، الآية ٦ وفي هامش (خ) : على قوله (بعضى المدة) : فلو قبضها قبل مضي المدة لم يكن ملكه لها مستقرا ، لاحتمال الإنفاساخ ، ولا يلزم من ذلك عدم انعقاد الحول عليه ، بل ينعقد عليه الحول بمجرد العقد ، وإن لم يقبضه ، لثبوت ملكه عليه اهـ .

(٢) في (م) : فإذا سلمت . وفي (م خ د) : أجرها .

(٣) هو في مسند أحمد ٣٥٨/٢ وصحيح البخاري ٢٢٢٧ ، ٢٢٧٠ من طرق عن يحيى بن سليم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، ورواه أيضا ابن ماجه ٢٤٤٢ وأبو يعلى ٦٥٧١ والبيهقي ١٢١/٦ والطحاوي في مشكل الآثار ٣٥٩/٢ ، ١٤٢/٤ والطبراني في الصغير ٤٣/٢ وقال : لم يروه عن المقبري إلا إسماعيل ، تفرد به يحيى . وزاد أحمد وابن ماجه فيه « ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة » وليست هذه الزيادة عند البخاري . وسقط من (م خ) : يقول الله عز وجل . وليس في (م) : ومن كنت خصمه خصمته .

(٤) هو في المسند ٢٩٢/٢ من طريق هشام بن أبي هشام ، عن محمد بن محمد بن الأسود ، عن

هذا كله إن لم يوجد شرط لفظي أو عرفي يقتضي التأخير أو التعجيل ، فإنه يعمل بمقتضاه ، فلو أجره داره شهرا بمائة درهم تحل في آخره ، أو أجره على خياطة ثوب بدرهم الآن ، عمل على ذلك ، وعلى هذا يحمل قول ابن أبي موسى ، وإن استؤجر كل يوم بأجر معلوم ، فله أجر كل يوم^(١) عند تمامه ، إذ عرف الناس المطرد في ذلك أنهم إذا استأجروا إنسانا شهرا كل يوم بكذا ، فإنهم يعطونه الأجرة في آخر كل يوم ، فيجري هذا مجرى الشرط ، ولو لم يحمل على هذا لكان ظاهره مخالفا لقول الخرقى والأصحاب ، كما أن ظاهر قول الخرقى : وملكت عليه الأجرة كاملة في وقت العقد ، إلا أن يشترطا أجلا . يقتضي أن الأجرة المؤجلة لا تملك حين العقد^(٢) ، وفيه نظر ، إذ صرح القاضي في تعليقه في الجنايات بأن الدين في الذمة غير مؤجل ، بل ثابت في الحال ، وإن تأخرت المطالبة به ، وإذا ينبغي أن يكون تقدير^(٣)

أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « أعطيت أمتي خمس خصال في رمضان لم تعطها أمة قبلهم » ذكره ، وهشام هذا هو أبو المقدام ، متفق على ضعفه ، ذكره البخاري في الكبير ١٩٩/٨ برقم ٢٧٠٢ وضعفه ، وذكره ابن أبي حاتم ٥٨/٩ ونقل عن ابن معين قال : ليس بثقة ، وعن أحمد قال : ضعيف الحديث . وضعفه غيرهما ، والحديث رواه الطحاوي في المشكل ١٤٢/٤ والبراز كما في الكشف ٩٦٣ من طريق هشام بمثله ، وقال : لا نعلمه عن أبي هريرة مرفوعا إلا بهذا الإسناد ، وهشام بصري ، يقال له هشام بن زياد أبو المقدام ، حدث عنه جماعة ، وليس هو بالقوي في الحديث . اهـ وكذا ضعفه الميثمى في مجمع الزوائد ١٤٠/٣ وأحمد شاكر في المسند ٧٩٠٤ وغيرهما . وفي (ع) : إنها هي . وفي (د) : إنما هي ليلة القدر .

(١) في (خ) : إذا لم يوجد . وليس في (م) : أو عرفي . وفي (ع د) : دارا شهرا . وفي (خ) : الآن عمل على . وفي (س م) : وعلى هذا قول . وفي (م د) : معلوم فلو أجر .
(٢) في (ع) : إنسانا كل يوم كل يوم بكذا . وفي (خ) كل يوم كذا ... مجرى الشرط اللفظي . وفي (م) : يحمل على لكان ... وللأصحاب كما . وسقط من (خ) : إلا أن يشترطا ... حين العقد .
(٣) في (خ) : في التعليق . وفي (م) : مع الجنايات . وفي (خ) : المطالبة ، وينبغي أن يكون تقدير كلام الخرقى .

كلامه : وملكت عليه الأجرة ، ووجب تسليمها إن سلمت العين ، إلا أن يشترطا أجلا فلا يجب التسليم ، فيكون الإستثناء من مقدر ، والله أعلم .

قال : وإذا وقعت الإجارة على كل شهر بشيء معلوم ، لم يكن لواحد^(١) منهما الفسخ إلا عند تقضي كل شهر .
ش : قد تضمن كلام الخرقى رحمه الله صحة نحو هذه الإجارة ، وهو المنصوص من الروایتين ، واختيار القاضي ، وعامة أصحابه ، والشيخين .^(٢)

٢١٢٠ - لما روي عن علي رضي الله عنه قال : جعت مرة جوعا شديدا ، فخرجت أطلب العمل في عوالي المدينة ، فإذا أنا بامرأة قد جمعت مدرا ، فظننتها تريد بله ، فقاطعتها كل ذنوب على ثمرة ، فمددت ستة عشر ذنوبا ، حتى مجلت يداي ، ثم أتيتها فعدت لي ست عشرة ثمرة ، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته فأكل معي منها . رواه أحمد ،^(٣) ووزان هذا

(١) في المتن : فإن وقعت الإجارة في كل شهر . وفي المتن و (خ) : لم يكن لكل واحد .
(٢) لم يصرح الشيخان باختيار هذا القول ، وإنما قدماه في الذكر والتفصيل ، كما في المحرر ٣٥٧/١ والمغني ٤٤٦/٥ .

(٣) هو هذا اللفظ في المسند ١٣٥/١ من طريق أيوب ، عن مجاهد قال : قال علي فذكره ، ورواه أيضا ٩٠/١ عن موسى الصغير الطحان عن مجاهد قال : قال علي : خرجت فأتيت حائطا فقال : دلو بتمرة . فدليت حتى ملأت كفي ، ثم أتيت الماء فاستعذبت ، يعني شربت ، ثم أتيت النبي ﷺ فأطعمته بعضه ، وأكلت بعضه . قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٧/٤ : رجاله رجال الصحيح إلا أن مجاهدا لم يسمع من علي . وضعف أحمد شاكر إسناده في المسند ٦٨٧ ، ١١٣٥ لانقطاعه ، ورواه ابن ماجه ٢٤٤٧ عن أبي حية عن علي قال : كنت أدلو الدلو بتمرة ، واشترط أنها جلدة . قال في الزوائد : رجاله ثقات . ورواه الترمذي ١٧١/٧ برقم ٢٥٩١ وأبو يعلى ٥٠٢ من طريق محمد بن كعب القرظي قال : حدثني من سمع علي بن أبي طالب يقول : خرجت في يوم شات من بيت رسول الله ﷺ ، وقد أخذت إهابا معطونا ، فجويت وسطه ، فأدخلته في عنقي ، وشدت وسطتي ، فحزمته بخوص النخل ، وإني لشديد الجوع ، ولو كان في بيت رسول الله ﷺ طعام لطعمت

إذا باعه الصبرة كل قفيز بدرهم ، فالعلم بالثمن يتبع^(١) العلم بالثمن ، كذلك هنا ، العلم بالأجر يتبع العلم بالمنفعة .

(والرواية الثانية) - واختارها أبو بكر ، وابن حامد وفي الكافي أبو بكر ، وجماعة من أصحابنا -^(٢) بطلان ذلك ،

منه ، فخرجت أتمس شيئا ، فمررت بيهودي في مال له ، وهو يسقي بكرة له ، فاطلعت عليه من ثلثة في الحائط ، فقال : ما لك يا أعرابي هل لك في دلو بتمرة ؟ قلت : نعم ، فافتح الباب حتى أدخل . ففتح فدخلت ، فأعطاني دلو ، فكلما نزع دلو أعطاني ثمرة ، حتى إذا امتلأت كفي أرسلت دلو ، وقلت : حسبي . فأكلتها . ثم جرعت من الماء فشربت ، ثم جئت المسجد ، فوجدت رسول الله ﷺ فيه . هذا حديث حسن غريب . ورواه البيهقي ١١٩/٦ عن مجاهد قال : خرج علينا علي معتجرا بيرد ، مشتملا في قميصه وذكر أنه مر بامرأة من الأنصار ، وبين يدي بابها طين قلت : تريد أن تبلي هذا الطين ؟ قالت : نعم فشارطنها على كل دلو بتمرة ، فبللتها لها ، وأعطيتني ست عشرة ثمرة ، فجئت بها إلى النبي ﷺ . وقد رواه ابن ماجه ٢٤٤٦ والبيهقي ١١٩/٦ عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن حنش ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : أصاب نبي الله ﷺ حصاصة ، فبلغ ذلك عليا ، فخرج يلتمس عملا يصيب فيه شيئا ليقب به رسول الله ﷺ ، فأتى بستانا لرجل من اليهود ، فاستقى له سبعة عشر دلو ، كل دلو بتمرة ، فخير اليهودي من ثمره سبع عشرة عجموة ، فجاء بها إلى نبي الله ﷺ وقد سبق بعضه برقم ١٩١٨ . ومن هذه الطرق والروايات يعلم ثبوت القصة ، والمدرسة الطين العلك الذي لا رمل فيه ، أو قطع الطين اليابس ، كما في لسان العرب ، والذنوب الدلو فيه الماء ، وقوله «جملت يداي» نفطت من جر الحبل ، والمجل أن يكون بين الجلد واللحم ماء من أثر العمل ، قاله في اللسان وغويه ، وفي (ع خ) : لطلب العمل . وفي (خ) : عوالي مكة . وفي (س) : كل دلو ذنوب . وفي (م) : فقاطعتها على تمر . وسقط من (س م) : فمددت ... ستة عشر ثمرة . وفي المسند : ثم أتيت الماء فأصبت منه ، ثم أتيتها فقلت : بكفي هكذا بين يديها .

(١) في (د) : ووازن هذا . وفي (خ) : فالعلم يتبع . وقال مصحح (خ) : لعله من الصبرة . وفي الخامس : وهذا ليس وزانا لهذه المسألة ، لأن العقد وقع على كل الصبرة ، وقدر ثمن كل قفيز بدرهم ، فهو كما لو قال : أجرتك هذه الدار عشرين سنة ، كل سنة بدينار ، فإن الأول بيع صحيح ، والثاني إجارة صحيحة بلا خلاف ، لأن جملة ما وقع عليه العقد معلومة بالمشاهدة ، ونقيض الأجرة زيادة بيان . اهـ .

(٢) هكذا في الكافي ٣٢٠/٢ ولم يذكر في المغني مع أبي بكر سوي ابن حامد ، وههنا المسألة الخمسون مما اختلف فيه الخرق وأبو بكر ، قال أبو الحسين في الطبقات ٩٧/٢ : قال الخرق : فإن وقعت الإجارة على كل شهر شيء معلوم ، لم يكن لواحد منهما الفسخ إلا عند تقضي كل شهر ، وبه قال أبو حنيفة ومالك ، لأن الشهر الأول معلوم ، لأنه عقيب العقد ، وقد ذكر له قسط من الأجرة معلوما ، فصح في الشهر الأول ، وبطل فيما بعده ، كما لو قال في الشهر الأول

نظرا إلى أن المدة مجهولة ، إذ « كل » اسم للعدد ، فإذا لم يقدره كان مجهولا ، فعلى الأولى الإجارة تلزم في الشهر الأول وتكون فيما بعده مراعاة ، فلكل واحد منهما أن يفسخ عند رأس كل شهر ، بأن يقول : فسخت الإجارة في الشهر المستقبل . ونحو ذلك ، فلو لم يفسخ حتى دخل الشهر الثاني لزم العقد^(١) فيه ، وكذلك الثالث ، هذا مقتضى كلام الخرقى ، وأبي الخطاب في الهداية ، وابن عقيل في التذكرة ، وأبي محمد في كتبه ، وقد صرح بذلك ابن الزاغوني فقال : تلزم بقية الشهور إذا شرع في أول الجزء من ذلك الشهر ، وقال القاضي : له الفسخ في جميع اليوم الأول من الشهر^(٢) الثاني ، وبه قطع أبو البركات ، وأورده ابن حمدان مذهبا ، والله أعلم .

قال : ومن استأجر عقارا مدة بعينها فبدا له قبل تقضيها

بعشرة ، وما بعده من الشهور بحسابه ، ولا يلزم عليه الشهر الثاني والثالث ، لأنه لو صح فيها لوجب أن يصح في جميع الشهور ، ولو صح في جميعها أدى إلى الجهالة . وفيه رواية ثانية : الإجارة فاسدة ، اختارها أبو بكر ، وبها قال الشافعي ، لأن العقد إذا وقع على جملة مجهولة بطل فيها وفي أعضائها كلها ، وإن كانت أعضائها معلومة ، كما لو قال : آجرتك هذه الدار ودارا أخرى بعشرة .

(١) في (خ) : نظرا إلى أن مجهولة . وفي (م) : اسم للعقد تلزمه في الشهر . وفي (س م) : فيما بعد مراعاة . وفي (د) : منهما الفسخ عند . وفي (م) : الثاني ألزم العقد . وبهامش (خ) : هل يكون فسخه للإجارة في شهر فسحها فيما بعده أو لا ؟ لم أجد فيه نقلا ، ويتوجه أن يقال : إن قلنا : هو عقد واحد انفسخ في جميع ما يستقبل ، وإن قلنا : إن كل شهر له عقدا احتاج كل شهر إلى فسخ في أوله . اهـ وكعب أيضا : قال في المغني : وما بعده أي بعد الشهر الأول يلزم العقد فيه بالتبليس به ، وهو السكنى في الدار إذا كانت الإجارة على دار . اهـ وكلام المصنف يقتضي أن العقد يلزم بمجرد عدم القبض ، ولا يفتقر إلى التبليس اهـ من خط والد المحشي .

(٢) ليس في (خ) : في التذكرة . وفي (م) : بقية الشهر ... أول جزء ... في جميع اليوم من الشهر . وفي (خ) : في اليوم الأول . وهذه المسألة في الهداية ١٨٠/١ والمغني ٤٤٦/٥ والكافي ٢٠/٢ والإنصاف ٢١/٦ .

لزمته الأجرة .^(١)

ش : من شرط صحة استئجار العقار أن يكون على مدة معينة ، ولا بد أيضا أن يكون معلوما برؤية ، ولا تكفي الصفة ، لعدم تأنيها على ذلك ، إذا تقرر ذلك ، فمتى بدا للمستأجر الفسخ قبل تقضي المدة لم تنفسخ ، لأن الإجارة عقد لازم من الطرفين ، إذ هي أحد نوعي^(٢) البيع ، وإذا لا يملك أحد المتعاقدين فسخه ، فإذا فسخ المستأجر فوجود ذلك كعدمه ، في بقاء الأجرة عليه ، وفي ثبوت المنفعة له ، والله أعلم .

قال : ولا يتصرف مالك العقار فيه إلا عند تقضي المدة .
ش : لا يتصرف مالك العقار فيه إذا فسخ المستأجر الإجارة أو لم يفسخها إلا إذا انقضت المدة ، لما تقدم من أن الفسخ لا ينفذ ، وأن المنفعة باقية على ملكه ، وبطريق الأولى إذا لم يفسخ ، فإن تصرف فإن كان قبل تسليم العين فقال : أبو محمد تنفسخ الإجارة . وإن كان بعده - كما إذا أكره دارا سنة وسلمها له فسكن شهرا ، ثم ترك السكنى فتصرف المالك فيها - فهل تنفسخ الإجارة فيما تصرف فيه أولا ويكون للمستأجر عليه أجرة المثل ؟ فيه احتمالان ،^(٣) والله أعلم .

(١) في المتن والمغني : فقد لزمته . وفي المغني : الأجرة كاملة . وبهامش (خ) : العقار المال الثابت ، كالأرض والشجر قاله الجوهري وغيره ، والبناء مثله ، لأنه يراد للدوام والثبات ، فهو أولى من الشجر باسم العقار . اهـ .

(٢) في (س خ) : إذا تقرر هذا . وفي (خ) : قبل المدة لم إذ هي إحدى نوعي .

(٣) في (م) : وأما المنفعة باقية . وليس في (خ) : فإن تصرف . وفي (ع) : قبل تسليم العين .

وفي (م) : وإن كانت بعد كما . وفي (م خ) : أكره داره . وفي (خ) : فسكنها شهرا ثم ترك السكن .

قال : فإن حوله المالك قبل تقضي المدة لم يكن له أجره
لما سكن .

ش : إذا حول المؤجر المستأجر قبل انقضاء المدة المعقود
عليها ، لم يكن للمؤجر أجره لما سكن ، نص عليه أحمد
وعليه الأصحاب لأنه لم يسلم إليه المعقود عليه ، فلم يستحق
[شيئا] ، كما لو استأجره ليحفر له عشرين ذراعا ، فحفر
عشرة ، وامتنع من حفر الباقي ، وحكى أبو محمد في
المنع^(١) احتمالا بأن عليه من الأجرة بقسطه ، لأن استيفاءه
حصل على وجه المعاوضة ، أشبه المبيع [إذا] استوفى
بعضه ، ومنعه المالك بقيته ، والله أعلم .

قال : وإن جاء أمر غالب ، يحجز المستأجر [عن] منفعة
ما وقع عليه العقد ، لزمه من الأجرة^(٢) بمقدار مدة
انتفاعه .

ش : قد تقدم أن المعقود عليه المنفعة ، فإذا جاء أمر منع
المستأجر من استيفاء المنفعة المعقود عليها ، وكان قد انتفع ،

وفي (س م) : أو سلمها له . وفي (م س ع) : أجره المثل ؟ أولا فيه احتمالان . وفي هامش (خ)
على (تنفسخ الإجارة) : تمام كلامه : وجها واحدا ، لأنه إتلاف للمبيع قبل تسليمه . وفيه نظر ،
لأن إتلاف البائع المبيع قبل تسليمه يثبت الخيار للمشتري ، ولا يوجب الفسخ عند الأصحاب ،
وقدم في الكافي احتمال انفساخ العقد بذلك على قول الأصحاب ، فظاهره أنه اختار ذلك ، فلهذا
جزم هنا بانفساخ العقد تفريعا على ما اختاره ، فأما على مختار الأصحاب فلا ينفسخ العقد ، بل
يثبت الخيار للمستأجر بين الفسخ وبين المطالبة بأجرة المثل ، كإتلاف البائع المبيع قبل قبضه . اهـ
وكتب على (فيه احتمالان) : أصحابهما الثاني ، وفي المغني جعل الأول أول ، وهو مخالف لقاعدة
المذهب . اهـ وكتب أيضا : لعل منشأ الإحتالين أن ترك المستأجر للسكن هل يبطل تسليمه فيصير
تصرف المؤجر في مدة تركه كالتصرف قبل التسليم ، أولا يبطل به التسليم بل تسلمه باق
حكما ؟ . اهـ وارجع إلى المغني ٤٥٠/٥ والكافي ٣٢٥/٢ .

(١) ذكره في ٢١١/٢ قال في الإنصاف ٥٩/٦ : واختاره في الفائق .

(٢) في المتن و (خ د) : فإن جاء أمر . وفي المغني لزمه من الأجر .

فإن عليه من الأجرة بقدر ما انتفع ، لحصول المعقود عليه ،
 والتمكن من استيفائه شرعا ، فأشبه ما لو استوفى جميع
 المنفعة ، ولا يلزمه أجرة لما يستقبل ، لعدم حصول المعقود
 عليه ، إذ حصولها إنما هو باستيفائها أولا فأول ، وقد تعذر
 ذلك ، وصار هذا كما لو اشترى صبرتين ، فقبض إحداها
 وتلفت الأخرى بأمر سماوي قبل قبضها ، ثم إن كانت أجرة
 المدة متساوية ، وقد استوفى نصف المدة مثلا ، ومنع من^(١)
 باقيةا ، فعليه نصف الأجرة ، وإن اختلفت كأن يكون
 أجرها في الصيف أكثر من أجرها في الشتاء ، أو بالعكس ،
 فإن الأجر المسمى يقسط على ذلك ، فإذا قيل : إن أجرها
 في الصيف يساوي مائة درهم ، وأجرها في الشتاء يساوي
 خمسين ، وكان قد سكن الصيف ، كان عليه^(٢) بقدر ثلثي
 المسمى .

إذا تقرر هذا فاعلم أن الأمر الغالب الذي ذكره الخري
 له صور (إحداهما) إذا تلفت العين ، ثم إن كان تلفها قبل
 التسليم ، أو بعده ، وقبل مضي مدة لها أجر ، فإن الإجارة
 تنفسخ ، وإن كان بعد التسليم ومضي مدة لها أجر ، انفسخ
 فيما بقي ، واستقر ما مضى ، وهذه الصورة مما يدل

(١) في (خ) : من استيفاء المعقود . وفي (م) : وقد تعذر وصار . وفي (ع) : وصار كما . وفي
 (س م د) : ثم إن كان أجرة . وفي (س د) : متساويا . وفي (م) : نصف المدة ومنع . وفي هامش
 (خ) على قوله (المعقود عليه) : قد يقال إذا تسلم العين صار كما إذا تسلم المنفعة فتلف بعد قبضها ،
 فتكون من ضمانه ، وقد أشار في المعنى إلى ذلك فيما إذا تصرف المالك في العقار قبل تقضي
 المدة اهـ .

(٢) في (م س ع) : فإن الأجرة المسمى تقسط . وفي (د) : خمسين درهما . وفي (خ) : سكن
 الصيف فإن عليه .

عليه^(١) كلام الخرقى ، لكن ليس في كلامه رحمه الله تعرض للفسخ ولا لعدمه ، وظهره الفسخ ، (الصورة الثانية) أن يحدث للعين ما يمنع استيفاء معظم المعقود عليه مع بقائها ، كدار انهدمت وأرض انقطع مأواها ، ونحو ذلك ، فهل تنفسخ الإجارة - وهو مقتضى كلام الخرقى ، وبه قطع ابن أبي موسى ، والشيرازي ، وابن البنا ، ذكروه في الدار ، واختاره أبو محمد ، لأن المقصود بالعقد قد فات ، أشبه ما لو تلف - (أو لا تنفسخ) ، بل يثبت للمستأجر خيار الفسخ - وهو قول القاضي في الدار ، وصححه القاضي في التعليق ، لإمكان الانتفاع بالعرصة ، بنصب خيمة ، أو جمع حطب ، ونحو ذلك ، أشبه نقص العين - ؟ فيه وجهان ، أما لو زال نفعها^(٢) بالكلية ، أو الذي بقي فيها لا يباح استيفاءه بالعقد ، كدابة مؤجرة للركوب ، صارت لا تصلح إلا للحمل ، فإن الإجارة تنفسخ وجها واحدا ، (الصورة الثالثة) إذا غصب العين غاصب ، فيخير المستأجر بين الفسخ والرجوع بما يقابل ما بقي من المدة ، وبين الإمضاء ومطالبة الغاصب بأجرة المثل ، وخرج أبو الخطاب^(٣) الانفساخ إن قيل بعدم تضمين منافع المفسوب ، ويحتمله

(١) في (خ) : أحدهما . وفي (م) : مدة لا أجرة لها . وفي (س م) : فإن كان بعد التسليم . وفي (م) : أجرة انفسخ فيما بقي ، واستقر فيما مضى ، وهذه الصور مما دل عليه .

(٢) في (خ) : ما يمنع استيفاء المعقود عليه كدار . وفي (م) : أعظم المعقود عليه ... وابن البنا وكرواية في الدار ... ولأن المقصود بالعذر قد فات ، فأشبه الانتفاع بالأرضية ... أما لو زالت منفعتها . وفي (س) : ولأن المقصود . وفي (خ) : أشبه ما لو تلفت . وفي (ع س خ) : وصححه القاضي في التلخيص . قال مصحح (خ) : كذا في النسخ . وانظر المسألة في المغني ٤٥٤/٥ .

(٣) ذكره في الهداية ١٨٠/١ فقال : ويتخرج انفساخ العقد الخ .

كلام الخرقى هنا ، (الصورة الرابعة) إذا حدث خوف عام ، منع المستأجر من استيفاء المنفعة ، أو حصرت البلد ، فامتنع المستأجر من الخروج إلى الأرض المؤجرة ، أو اكرتري للحج فلم يحج الناس ذلك العام ، ونحو ذلك ، فإن للمستأجر^(١) خيار الفسخ .

ومقتضى كلام الخرقى رحمه الله أنه لو حدث أمر لا يمنع المستأجر من منفعة ما وقع عليه العقد ، كأن تعيب العقود عليه ، فإن العقد لا يفسخ ، نعم للمستأجر الخيار بين الفسخ والإمساك بكل الأجرة ، ذكره ابن عقيل ، وتبعه أبو محمد وغيره ، قاله أبو البركات ، وقياس المذهب أن له الأرض^(٢) ، ولا يبطل الخيار بالتأخير .

(فائدة) لو أتلّف المستأجر العين المؤجرة ، ثبت ما تقدم من الفسخ أو الانفساخ ، مع تضمين المستأجر ما أتلّف ، ومثله جب المرأة زوجها^(٣) تضمن ولها الفسخ ، والله أعلم .

(١) في (م) : الثالثة إذا غصب ... بين الفسخ وبين الرجوع ونحو ذلك فللمستأجر .

(٢) في (ع س خ) : الخيار بين الفسخ أو الإمساك . وفي (م) : وقياس أن له الأرض . وفي (خ) : وذكره ابن عقيل ، وتبعه أبو محمد وغيره ، وقياس . وبهامش (خ) : أبو محمد في المغني لم يذكر قول ابن عقيل ، وإنما ذكر الحكم كما قال ابن عقيل ، جازما به . اهـ ونص ما في المغني ٤٥٤/٥ : فعلى هذا يخير المستأجر بين الفسخ والإمضاء الخ ، وفي المخرر ٢٥٦/١ : فإن تعيبت فله الفسخ أو الإمساك بكل الأجرة ، قاله ابن عقيل ، وقياس المذهب أن له أن يمسك بالأرض .

(٣) أي قطعها لذاكره ، يعني أن المستأجر يضمن ما أفسده في العين المؤجرة ، ويستحق الفسخ لوجود الخلل فيها ، كما أن المرأة إذا جبت زوجها ضمنّت جنايتها عليه ، وملكت المطالبة بالفسخ ، لوجود النقص فيه الخلل بالاستمتاع . وفي (خ) : بدل (فائدة) : تنبيه .

قال : ومن استؤجر^(١) لعمل شيء بعينه فمرض أقيم مقامه من يعمله ، والأجرة على المريض .
ش : هذا أحد نوعي الإجارة ، وهو الإجارة على عمل شيء في الذمة ، معين برؤية أو صفة ، كخياطة هذا الثوب ، وبناء حائط طوله كذا وعرضه^(٢) كذا ، وآلته كذا ، فمتى مرض المؤجر والحال هذه لزمه أن يقيم مقامه من يعمل ذلك ، ليخرج من الحق الواجب في ذمته إيفاءؤه ، أشبه المسلم فيه ، والأجرة عليه ، لأنها في مقابلة ما وجب عليه ، ويستثنى من ذلك ما إذا شرط عينه ، كأن نخط لي أنت هذا الثوب ، فهنا لا يقيم غيره^(٣) مقامه ، بل يخير المستأجر بين الفسخ ، والصبر حتى يتبين الحال ، والله أعلم .

قال : وإذا مات المكري والمكثري أو أحدهما فالإجارة بحالها .

ش : ولا انفساخ ، لأن الإجارة عقد لازم ، فلا تنفسخ بتلف العاقد مع سلامة المعقود عليه ، كما لو زوج أمته ثم مات ، هذا المنصوص عن أحمد ، وعليه الأصحاب ، وقال أبو محمد - في المستأجر إذا لم يكن وارث ، أو تعذر استيفاء وارثه ، كأن اكثرى للحج ، ومات في الطريق - : إن الإجارة تنفسخ ، وزعم أن هذا ظاهر كلام أحمد^(٤) وشمل

(١) في المتن : وإذا استؤجر .

(٢) في (ع م س) : نوعي الإجارة على عمل . وفي (م) : في الخدمة معين . وفي (س م) : برؤية طوله كذا . وفي (خ) : طوله وعرضه .

(٣) في (م) : من يعمل ليخرج . وفي (خ) : أشبه المسمى فيه . وفي (د) : إذا شرط عليه . وفي (م خ د) : نخط لي هذا . وفي (س د) : فهنا لا يقيم . وفي (م) : فهنا لا يقوم غيره .

(٤) ذكره في المغني ٤٦٨/٥ وعلمه بأنه قد جاء أمر غالب .

كلام الخرقى رحمه الله إذا مات الموقوف عليه ، فانتقل الوقف إلى من بعده ، فإن الإجارة لا تنفسخ ، وهو أحد الوجهين ، والوجه الآخر تنفسخ ، وهو قول أبي إسحاق بن شاقلا ، وأوماً إليه أحمد لا للموت ، بل لأن ملكه قد زال ،^(١) والله أعلم .

قال : ومن استأجر عقارا فله أن يسكنه غيره ، إذا كان يقوم مقامه .

ش : إذا استأجر عقارا فله أن يسكنه غيره ، لأنه ملك المنفعة ، فله أن يتصرف فيها كيف شاء ، كالمشتري إذا ملك المبيع ، لكن شرط إسكان الغير أن يكون ذلك الغير يقوم مقامه ، كما إذا ائتمرت دارا للسكنى ، فله أن يدفعها لمن يسكنها ، لا لحداد وقصار يعمل فيها ذلك ، وإن ائتمرت ظهرا للحمل ، فله أن يركبه مثله ، ومن هو أخف منه ، لا من هو أثقل منه ، وإن ائتمرت دابة لحمل الحديد ، فليس له أن يدفعها لمن يحمل عليها القطن ،^(٢) ونحو ذلك ، لأن ذلك غير المعقود عليه ، أو زائد عليه ، فلا يجوز .

(١) في (م) : ثم مات غدا هو المنصوص إذا مات الموقوف عليه ... لأنه ملكه قد زال عنه . وفي (د) : وهذا أحد الوجهين . وفي (س) : والوجه الآخر وهو قول . وفي (خ) : قول ابن شاقلا . وقد علق بهامش (خ) على (فإن الإجارة لا تنفسخ) : كلاما نقله عن قواعد ابن رجب وعبر بقوله : قال شيخنا في قواعده : وفي المسألة وجهان ، أحدهما وهو ما قاله القاضي في المجدد : إنه قياس المذهب ... إلى قوله : بإقطاع آخر . وهو في القواعد المطبوعة ص ٤٥ ، ٤٦ وفي المطبوعة أخطاء تصحح من هذا النقل وهي قوله : وابنه أبو الحسين وتنفذ وصاياه من التركة وهي ملكه على قول فكيف يعترض عليه فلا يطل جميعها بيطلان بعضها ... بإقطاع آخر . وعلق أيضا على قوله (قد زال) : ليس ذلك لزوال ملكه ، فإن غير الوقف قد زال ملكه أيضا ، وإنما ذلك لتبين أنه آجر ما لم يكن ملكه ، فإن البطن الثاني يتلقى عن الواقف ، لا عن البطن الأول ، بخلاف الورثة . اهـ .

(٢) في (ع د) : إذا ملك البيع . وفي (خ) : ذلك الغير يقوم كما . وفي الهامش : كذا في النسخ ،

وقد شمل كلام المصنف إسكان الغير على وجه العارية ،
أو الهبة ، أو الإجارة ، وقد اختلف عن أحمد في الإجارة ،
فعنه - وهو المذهب عند الأصحاب ، وظاهر كلام الحرقى
- الجواز مطلقا ، لما تقدم من أنه ملك المنفعة ، ومقتضى
ملك المنفعة جواز التصرف فيها كالأعيان ، ولأن من جاز
له أن يستوفي المنفعة بنفسه جاز له أن يستوفيها بغيره ، دليله
مالك الرقبة ، (وعنه) عدم الجواز مطلقا ، لأنه تصرف
فيما لم يدخل في ضمانه فلم يجوز ، كالتصرف في المكيل
والموزون قبل قبضه ، (وعنه) يجوز بمثل ما اكرى لا
بأزيد ، حذارا من أن يربح فيما لم يضمن ، وقد نهى النبي
ﷺ عن ربح ما لم يضمن ، فإن فعل تصدق بالزيادة^(١)
نص عليه ، (وعنه) إن عمل فيها عملا - كأن جدد عمارة
ونحو ذلك - جازت [الزيادة ، جعلها لها في مقابلة العمل ،
وإلا لم تجز ، (وعنه) إن أذن له المؤجر في الإجارة جازت]
وإلا فلا ، كذا الرواية فيما نقله حنبل ، وكذلك حكاهما

ولعله أن يكون ذلك الغير يقوم مقامه اهـ . وفي (م) : دارا ليسكنها . وفي (خ) : لا من أثقل
منه . وفي (س) : لمن يحملها القطن . وبهامش (خ) : (أن يركبه مثله) : فلا يختص الحكم بالعقار ،
كما هو ظاهر الحرقى . اهـ . « والحداد » هو الذي يصنع الحديد أو آلي وآلات ، وذلك أنه بكثرة
دقه للحديد قد تختل الحيطان « والقصار » هو الذي يقصر الثياب أي يحورها ويبيضها ، سمي بذلك
لأنه يدقها بالمقصرة وهي من خشب العناب ، لأنه لا نار فيه ، وحرفته القصارة ، قاله في اللسان .
وحمل القطن لحفته يعظم حجمه ، فيكون ضرره على الدابة أو غيرها أشد من حمل الحديد .

(١) في (س م) : شمل كلام الحرقى ... لما تقدم أنه ملك . وسقط من (س م خ) : ومقتضى
ملك المنفعة . وفي (ع د) : لأنه من جاز . وفي (س م) : لأن من جاز . وفي (م) : جاز أن يستوفيها
بغيره ، دليله من مالك الرقبة ، وعلة عدم ... تصرف فيها ما لم ... حذار في أن ... فإن فعل
تصرف بالزيادة . وسقط قوله : وقد نهى ... ما لم يضمن . من (د) وقد سبق تخريج الحديث
في البيع ، وفي هامش (خ) على قوله (أو الهبة) : في تصور الهبة نظر ، فإن الهبة إنما تكون في الأعيان
لا في المنافع اهـ .

القاضي وغيره ، وحكى أبو محمد الرواية أنه إن أذن له المؤجر في الزيادة جازت وإلا فلا ، ومحل الخلاف فيما بعد القبض ، أما قبله فعلى القول بالجواز ثم ، فهنا أوجه (الجواز) (وعدمه) ، والثالث^(١) يجوز للمؤجر دون غيره ، والله أعلم .

قال ويجوز أن يستأجر الأجير بطعامه وكسوته .
ش : هذا هو المشهور من الروایتين ، واختيار القاضي في التعليق الكبير ، وجماعة .

٢١٢١ - لما روى عتبة بن الندر رضي الله عنه ، قال : كنا عند النبي ﷺ فقرأ (طس) حتى بلغ قصة موسى ، فقال « إن موسى أجر نفسه ثماني سنين ، أو عشر سنين ، على عفة فرجه ، وطعام بطنه » رواه أحمد ، وابن ماجه ،^(٢) وشرع من قبلنا شرع لنا على المشهور ، ولا سيما وقد ذكره ﷺ مقررًا له ، ويعضده وجوب النفقة والكسوة للمرضعة ، قال تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾^(٣) ونقل

(١) في (خ) : ومحل هذا الخلاف ... أما قبل القبض . وفي (م د) : بالجواز فهنا . وقوله : والثالث أي ثالث الأوجه ، وقد ذكر الأول والثاني بقوله : الجواز وعدمه . وفي هامش (خ) : أي يجوز أن يؤجرها للمؤجر دون غيره . اهـ وحكاية أبي محمد في المغني ٤٧٩/٥ .

(٢) سبق تخريجه أول الباب ، وأنه لم يوجد في مسند أحمد ، ولم يذكر هناك اسم الصحابي وافقت النسخ هنا سوى (خ) : على رسمه (ابن المنذر) وكذا في المغني ٤٩٢/٥ وتفسير ابن كثير ٣/٣٨٥ في سورة القصص ، والصواب أنه (ابن الندر) بضم النون ، وتشديد المهملة ، كما في الإصابة وسنن ابن ماجه ٢٤٤٤ وغيرهما . وقوله فقرأ (طس) كذا في النسخ ، والصواب (طسم) كما في كتب الحديث ، وهي سورة القصص .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٣٣ وفي (س خ د) : لا سيما وقد . وفي (خ) : مقرا . وذكر في الهامش : مقررًا . عن نسخة أخرى وصححها ، وقوله : للمرضعة . كذا في النسخ بناءً على التأنيث ، والأفصح عدم تأنيث كل وصف يختص بالمرأة ، كحائض ومرضع ، لكن قد ورد التأنيث في قوله

عنه حنبل : أكرهه : معللا بالجهالة ، وهو اختيار القاضي
في بعض كتبه أظنه في المجرد ، وحمل الكراهة هو وغيره على
المنع ، بقرينة ما علل به الإمام ،^(١) والله أعلم .
قال : وكذلك الظئر .

ش : الظئر هي المرضعة غير ولدها ، وقد ظأره على الشيء .
إذا عطفه عليه ، وحكمها في استجارها على الرضاع بطعامها
وكسوتها حكم الأجير ، فيها الروايتان ، إلا أن القاضي قال :
لا يختلف قوله هنا في الجواز ، ولهذا قيل محل الروايتين في
الأجير أما الظئر فيجوز إيجارها بذلك رواية واحدة ، لقضية
النص .^(٢)

(تنبيه) إذا صحت الإجارة فهل قدر الطعام والكسوة
ما يجب في الكفارة - حملا للمطلق من كلام الآدميين ، على
المقيد من كلام الشارع - أو يرجع إلى نفقة مثله وكسوته
- حملا للمطلق على المتعارف ، وهو الذي جزم به أبو
البركات - ؟ فيه روايتان منصوصتان ، وقال أبو محمد في
المقنع والمغني ، وصاحب التلخيص : يرجع في الإطعام إلى
الكفارة ، وفي الملبوس إلى أقل ملبوس مثله ، وهو تحكم ،
ثم أبو محمد وغيره يخص المسألة بصورة الاختلاف ، وأبو
البركات لا يخصها بذلك ،^(٣) وكلام أحمد وقع تارة على

تعال ﴿ تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾ وانظر الجواب عن الآية في (أضواء البيان) للشقيطي
٦/٥ وغيره .

(١) في (م) : ونقل حنبل عنه كتبه أظنه وحمل . وفي (خ) : الإمام أحمد .
(٢) في (س م د) : أن القاضي لا يختلف . وفي (س) : أما الأجير فيجوز . وفي (س م خ) :
بقضية النص .

(٣) ذكره في المحرر في المضاربة ٣٥٢/١ وقاله أبو محمد في المغني ٤٩٣/٥ ولم يصرح به في المقنع
١٩٧/٢ وانظر من قاله في الإنصاف ١٢/٦ .

هذا ، وتارة على هذا ، والله أعلم .

قال : ويستحب أن تعطى عند الفطام عبداً أو أمة كما جاء
الخبر ، إذا كان^(١) المسترضع موسراً .

٢١٢٢ - ش : الخبر ما روى حجاج بن حجاج الأسلمي ، عن أبيه ،
قال : قلت : يا رسول الله ما يذهب عني مذمة الرضاع ؟
قال « الغرة ، العبد أو الأمة » رواه أبو داود والترمذي
وصححه^(٢) ، والمعنى في ذلك - والله أعلم - أن الرضاع
سبب حياته ، وحفظ رقبته ، فجعل الجزاء من جنس
٢١٢٢ م - الرقبة^(٣) ، ليناسب الشكر النعمة ، ولهذا قال النبي ﷺ
« لا يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكاً فيعتقه »^(٤) والله
أعلم .

(١) في (م) : عند الإفطام . وفي المغني و (س م) : كما جاء في الخبر . وفي المتن : إن كان .
(٢) هو في سنن أبي داود ٢٠٦٤ والترمذي ٣١٥/٤ برقم ١١٦٣ وقال : هذا حديث حسن
صحيح . وهو من رواية هشام بن عروة عن أبيه ، عن حجاج عن أبيه ، ورواه أيضاً أحمد في
المسند ٤٥٠/٣ وفي مسائل عبد الله ١٢٦٠ والنسائي ١٠٨/٦ والدارمي ١٥٧/٢ ، والبيهقي ٤٦٤/٧
والطحاوي في مشكل الآثار ١٩٩/١ من طريق هشام بنحوه ، ورواه الطيالسي كما في المنحة ١٦٤٣ عن
ابن أبي ذئب ، عن من سمع عروة أن رجلاً قال : يا رسول الله انك ، وسكت عنه أبو داود ، ونقل
المنذري في تهذيبه ١٩٨٠ تصحيح الترمذي وأقره ، و «المذمة» بكسر الذال قال الترمذي : يعني
ذمام الرضاعة وحققها ، وفي النهاية : أي ما يسقط حق الرضعة ، حتى أكون قد أدبته كاملاً ،
وفي القاموس : الذمام والمذمة الحق والحرمة .

(٣) كذا في الأصول كلها ، إلا أنها صححت في (ع) : من جنس العمل به . والأول ظاهر ،
وهو أنسب .

(٤) رواه مسلم ١٥٢/١٠ وأحمد ٢٣٠/٢ ، ٢٦٣ وأبو داود ٥١٣٧ والترمذي ٣٢/٦ برقم ١٩٧١
وابن ماجه ٣٦٥٩ والنسائي في الكبرى كما في تحفة الأشراف ١٢٥٩٥ من طرق عن سهيل بن
أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وقال الترمذي : صحيح لا نعلمه إلا من حديث سهيل .
ووقع في (م) : لا يجزي ولد والدا .

قال : ومن اكرى ذابة إلى موضع فجأوزه ، فعليه الأجرة المذكورة ، وأجرة المثل لما جاوز .^(١)
ش : كما إذا اكرى إلى بليس مثلاً ، فجأوزه إلى الصالحية ،^(٢)
فإن عليه الأجرة المسماة في العقد ، لاستيفاء المعقود عليه متميزاً عن غيره ، وأجرة المثل للزائد ، لأنه متعد في ذلك ، فهو كالغاصب ، وقد حكى ذلك أبو الزناد عن الفقهاء السبعة ،^(٣) وهذه الصورة متفق عليها ، ولا عبرة بما أوهمه كلام أبي محمد في المقنع من وجوب أجرة المثل على قول ، ولا ما اقتضاه كلام ابن حمدان من وجوب ما بين القيمتين على قول ، وأجرة المثل على قول ، فإن القاضي قال : لا يختلف أصحابنا في ذلك .^(٤) وقد نص عليه أحمد ، والله أعلم .

(١) في (ع) : وأجرة المثل للزائد . وفي (د) : الزائدة .

(٢) «بليس» مدينة بينها وبين فسطاط مصر عشرة فراسخ ، على طريق الشام ، فتحت سنة ١٨ هـ أو ١٩ هـ . قاله في معجم البلدان ، وهي بكسر الباءين وسكون اللام «والصالحية» اسم لعدة مدن وقرى ، ولكن المراد هنا القرية المشهورة في لحف جبل قاسيون ، من غوطة دمشق ، لأن أكثر سكانها من أهل الفضل والصلاح ، وغالبهم على مذهب أحمد ، وفيها يقول بعضهم :

الصالحية جنّة والصالحون بها أقاموا
فعلى الديار وأهلها مني التحية والسلام

ذكره ابن العماد في الشذرات ٢٢٠/٦ لابن قاضي الجبل المتوفى سنة ٧٧١ هـ .

(٣) الفقهاء السبعة فقهاء المدينة في عهد التابعين ، وقد نظمهم بعض الشعراء بقوله :

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجه
فقل هم عبيد الله ، عروة ، قاسم سعيد ، أبو بكر ، سليمان ، خارجه

أي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وسعيد ابن المسيب ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، وسليمان بن يسار ، وخارجه بن زيد ابن ثابت رضي الله عنهم ، وأبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان ، يروي عن أبي هريرة كثيراً ، وقد سبق مراراً مثل هذا النقل له عن الفقهاء السبعة عند البيهقي وغيره .

(٤) في (خ) : أوهمه أبو محمد . وفي (م) : في المقنع وجوب من أخذ المثل . وفي (س) تصحيحاً بالهامش : على قول أبي بكر مهما اكرى إلى موضع فجأوزه . اهـ . وفي (س م) : من أن ما بين القيمتين . وفي (س م د) : المثل على آخر . وفي (م) : لا يختلف في ذلك . وكلام أبي محمد حكاه

قال : وإن تلفت فعليه أيضا قيمتها .

ش : يعني إذا تلفت في مدة المجاوزة ، لأنه إذا امتعد ، فضمنها كالغاصب ، هذا إذا لم تكن يد صاحبها عليها ، أو كانت يده عليها واستكرهه على ذلك ، أما لو كانت يد صاحبها عليها ، ولم يرض بذلك ، فظاهر كلام الخرقى أنه يضمنها أيضا ، وهو ظاهر كلام القاضي في التعليق^(١) ، والشريف وأبي الخطاب في خلافهما ، وابن البناء ، والشيرازي ، وأبي محمد في الكافي ، وأبي البركات ،^(٢) إناطة بالتعدي ، وسكوت صاحبها لا يدل على الرضى ، كما لو باع ملك غيره بحضرته فلم يمنعه ، وقيل : إنما يضمن نصف قيمتها فقط ، لأنه اجتمع عليها يدان ، يد صاحبها ، ويد المستأجر ، وما يقابل يد المستأجر يقابل النصف ، فيختص بضمان النصف ، وعن القاضي في الشرح الصغير : لا ضمان ، لوجود يد المالك ، وعنه أظنه في المجرد : إن تلفت وهو راكبها ، أو حملة عليها ضمنها ، وإن تلفت وقد نزل عنها ، وسلمها إلى مالكها لسقيها ونحو ذلك فلا ضمان ، ووافقه في المغني على ذلك ، إلا أنه استثنى فيما إذا تلفت في

في المقنع ٢١٠/٢ عن أبي بكر أنه تجب أجرة المثل للجميع ، بعد أن حكى الأول عن الخرقى . أما كلام ابن حمدان فقي حاشية (خ) : في الرعاية من قوله : يلزمه أكثر الأمرين فيها . ومراده الأكثر من المسمى وأجرة المثل ، وقوله : فيها . أي في صورة ما إذا كانت الإجارة لمسافة فجاوزها ، وفيما إذا كانت لحمل شيء فزاد عليه ، وأما ما بين القيمتين فلم أجده في كلامه . اهـ ونبه على ذلك ابن مفلح في المبدع ٩٥/٥ والرداوي في الإنصاف ٥٢/٦ .

(١) في (م) : يد صاحبها عليها واستكرهه ... أما إذا كانت . وفي (س م) : في التعليق وأبي محمد . وفي هامش (خ) : لا فرق في ذلك بين أن تكون مجاوزته برضى صاحبها أولا ، لأنه إذا كان برضاه تكون عارية وهي مضمونة . اهـ .

(٢) ذكر المسألة في الهداية ١٨٢/١ والمحرر ٣٥٨/١ والمغني ٥٠١/٥ والكافي ٣٢٦/٢ ، ٣٢٩ وغيرها .

يد مالکها بسبب^(١) تعبها من الحمل ونحو ذلك ، والله أعلم .
قال : وكذلك إن اکتري حمولة شيء فزاد عليه .
ش : مثل أن یکتريها حمل مائة رطل ، فيحمل مائة وعشرة
ونحو ذلك ، لأنه استوفى المعقود وزاد عليه ، فيلزمه
المسمى ، وأجرة المثل للزائد ، وضمان الدابة إن تلفت
لتعديه ، أو ضمان النصف ، لتلفها بفعل مضمون وغير
مضمون ، وحكى القاضي - وتبعه أبو محمد في المقنع - عن
أبي بكر وجوب أجرة المثل في الجميع ، اعتماداً على قوله فيمن
استأجر أرضاً لزرع شعير فزرع حنطة :^(٢) إن عليه أجرة
المثل للجميع ، لعدوله عن المعقود عليه إلى غيره ، قال في
المغني : وبينهما فرق ، فإن ما حصل التعدي فيه في الحمل
متميز ، وهو الرطل الزائد مثلاً ، بخلاف الزرع ، فالحاق
هذه المسألة بما إذا اکتري إلى موضع فجأوزه أسد ، وهذا
الذي قطع به في الكافي ، وأبو البركات ، مع أن أحمد نص
في الزرع في رواية عبد الله أنه ينظر إلى ما يدخل على الأرض
من النقصان^(٣) ما بين الحنطة والشعير ، فيعطى رب

(١) في (س) : في الشرح لا ضمان ... إلا استثنى . وفي (م) : وإن تلفت وهو ... إذا تلفت في يد
سبب . وفي (خ) : وسلمها إلى يد مالکها . وانظر كلام أبي محمد في المغني ٥/٥٠١ .
(٢) في (م خ) : وضمان الزائد إن تلفت . وفي (م) : عن أبي بكر وحرب أجرة المثل . وفي (ع
س) : وجوب مهر المثل . وفي (م) : فزرعها حنطة . وهذه المسألة متصلة بالمسألة السابقة في
مؤلفات الفقهاء .

(٣) في (م) : بالحاق هذه ... فجأوزه أشهد ، وهذا الدليل قطع به . وفي (م خ د) : ينظر ما
يدخل . وفي (ع) : على الأرض من القضبان وفي هامش (خ) : أبو بكر سوى بين المسألتين كما
في المقنع ، فلا يناسب قوله : إلحاق هذه المسألة بما إذا اکتري إلى موضع فجأوزه أسد . فإن أبا
بكر قد سوى بينهما ، فعنده تجب أجرة المثل فيهما ، أي في مسألة الزيادة في الحمولة ، وفي مسألة
مجاورة المسافة ، لكن قد تقدم أن ما أومئ به في المقنع من إثبات قول في المسألة لا عبرة به . اهـ
وعلى قوله (عليه إلى غيره) : فأشبه ما لو استأجرها لحمل قطن فحمل حديداً . اهـ وانظر مواضع
هذا البحث في كتب الفقهاء ضمن المسألة قبلها ولم أجد مسألة الزرع في مسائل عبد الله المطبوعة .

الأرض ، بيان ذلك أن يقال : أجرة مثلها إذا زرعها حنطة
أن تساوي مائة درهم ، وأجرة مثلها إذا زرعها شعيرا أن
تساوي ثمانين ، فالواجب عليه ما بين ذلك ، وهو عشرون ،
مع المسمى في العقد ، ولو اكرت ل حمل حديد ، فحمل
قطنا ، وجب أجرة المثل هنا بلا نزاع ،^(١) قاله أبو محمد ،
والله أعلم .

قال : ولا يجوز أن يكرتري لمدة غزاته .

ش : لجهالة المدة المشترط عليها ، والله أعلم .

قال : فإن سمي لكل يوم شيئا معلوما فجائز .

ش : هذا هو المنصوص عن أحمد ، وهو قياس مسألة كل
شهر بدرهم ، وقد تقدمت نقلا ودليلا ، والله أعلم .

قال : ومن اكرتري إلى مكة فلم ير الجمال الراكبين ،
والحامل ، والأعطية ، والأوطية ، وجميع ما يحتاج إليه^(٢) لم
يجز الكراء .

ش : يشترط معرفة المعقود عليه كالبيع ، فيحتاج الجمال إلى
رؤية ما تقدم ، لأن ذلك يختلف ويتباين ، فاشتراط معرفته
كقدر الطعام المحمول ، وذكر الخرقى هذه الصورة لينبه على

(١) في (م) : ما بين ذلك أن يقال . وفي (ع م) : ثمانين درهم . وفي (م) : أجرة المثل بلا نزاع .
وفي (خ) : ههنا بلا نزاع .

(٢) في المتن : وإن اكرتري ... والأوطية والأعطية . وليس في المعنى : وجميع ما يحتاج إليه . وفي
(خ) : ولم ير الجمال . وبهامشها : لا تشترط رؤية العين في ذلك ، بل العلم بقدره ولو بالصفة
والقدر كما يأتي ، فعلى هذا يحمل قوله : ولم ير الجمال الراكبين على الرؤية القلبية ، وهي بمعنى
العلم ، كقوله تعالى ﴿ ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ﴾ أي ألم تعلم أنه . وعلى المحامل :
المحامل جمع حمل بوزن مجلس ، وأما الذي يكسر الميم الأولى وفتح الثانية فهي علاقة السيف .
كذا في الصحاح .

مذهب الغير ، إذ مذهب مالك رحمه الله عدم اشتراط رؤية الراكبين ،^(١) وكذلك أبو حنيفة في الأوطية في حال ، وكذلك الشافعي في غطاء المحمل^(٢) وتبعه القاضي رحمه الله ، والله أعلم .

قال : فإن رأى الراكبين أو وصفا له ، وذكر الباقي بأرطال معلومة فجائز .

ش : لأن ذلك مما ينضبط بالصفة ، ولذلك يصح السلم فيه ، وإذا تحصل معرفته ،^(٣) وقال الشريف وأبو الخطاب : لا تكفي الصفة في ذلك ، لاختلاف الراكب في ثقله وخفته ، وحركته وسكونه ، وذلك لا ينضبط^(٤) بالصفة ، والله أعلم .

قال : وما حدث في السلعة من يد الصانع ضمن .
ش : الأجير على ضربين ، (أجير خاص) وهو من استؤجر إلى مدة ، كمن استؤجر شهرا أو يوما ، لخدمة ، أو بناء ، ونحو ذلك ، فيستحق المستأجر نفعه في جميع المدة ، [سمي خاصا لاختصاص المستأجر بنفعه في تلك المدة] - (وأجير

(١) في (خ) : فيحتاج إلى رؤية . وفي (م د) : كقدر القدر الطعام . وفي (ع) : كقدر القدر

للطعام . وفي (خ) : التنبيه على مذهب . وعلق على الراكبين في (خ) : لتقارب أجسام الناس غالبا .

(٢) ذكر أفوالهم في المغني ٥١٢/٥ وقول مالك ذكره الخرشفي في شرح مختصر خليل ٣٥/٧ وقول

الشافعي ذكره النووي في الروضة ٢٠١/٥ وقول أبي حنيفة في حاشية ابن عابدين ٣٨/٦ .

(٣) في هامش (خ) (لأن ذلك) : أي لأن الراكبين مما ينضبط بالصفة ، وفي (م) : لأن ذلك ما

وكذلك السلم . وفي (ع) : وكذلك لا يصح . وفي (س) : ولذلك لا يصح .

(٤) في (م) : في خفته وثقله ... وكذلك لا ينضبط . وبهامش (خ) (الصفة في ذلك) : أي في

الراكبين وقدمه في الرعاية فقال : وتشترط معرفة الراكب برؤية ، وقيل : أو وصف ، والمحمل

بأحدهما وقيل أو بوزنه ، وما عداها برؤية أو وصف أو وزن ، وقيل لا يجب ذكر توابع الراكب

من زاد ، وآتية ، وأثاث ، وإن شرط حمل زاد معلوم وأطلق فله حمل ما نقص كالماء ، وفي وجوب

تقدير الطعام في السفرة احتملان . اهـ . وقال في الهداية ١٨١/١ : لم يجز حتى يرى ذلك .

مشارك) وهو الذي قدر نفعه بالعمل ، كمن استؤجر
لخياطة ثوب معين أو موصوف ، ونحو ذلك ، سمي مشتركاً
للاشتراك في عمله ، لأنه يتقبل لاثنين وأكثر ^(١).

إذا تقرر هذا فالأجير الخاص لا يضمن ما تلف بفعله ،
ولا بغير فعله ، ما لم يوجد منه تفريط وقصد للخيانة ، نص
عليه أحمد في رواية جماعة ، وعليه الأصحاب ، لأن عمله
غير مضمون عليه ، فلم يضمن ما تلف به كالقصاص ،
ولأنه نائب عن المالك ، في صرف منافعه فيما أمر به ، فلم
يضمن إذا لم يتعد ، كالوكيل ^(٢) ، وذهب ابن أبي موسى
إلى أنه يضمن ما جنت يده ، وحكى عن أحمد رواية بتضمينه
ما تلف بأمر خفي لا يعلم إلا من جهته ، كما سيأتي في الأجير
المشارك ، أللهم إلا أن يعمل في بيت المستأجر فلا يضمن
ما تلف بغير فعله ، وعنده أنه لا فرق [بين الأجير الخاص ،
والأجير المشارك ، والمنصوص الفرق وعليه الأصحاب .

وأما الأجير المشترك – وهو الذي ذكره الخرقى هنا –
فيضمن [ما تلف بفعله ، كحائك أفسد حياكته ، وقصار
خرق الثوب بدقه أو عصره ، وطباخ أفسد طبخه ، وجمال
أتلف المتاع بعثرته ، أو بانقطاع الحبل الذي شد به ، ونحو

(١) في (م) : على مدة كمن قدر نفعه كالعمل كمن . وفي (س) : سمي مشترك . وفي (خ) :
أو أكثر .

(٢) في (م) : فيه تفريط . وفي (خ) : أو قصد الخيانة . وفي (م) : ما تلف فيه كالقصاص
فيما أمره فلم . وفي (س ع م) : لم يتعد كما لو قبل . وفي هامش (خ) (مضمون عليه) : بدليل
أنه لو عمل عملاً فتلف عمله بمحله قبل تسليمه للمستأجر لم تسقط أجرته بذلك ولا شيء منها
في مقابلة ذلك العمل ، لتسليمه نفسه في المدة ، بخلاف الأجير المشترك اهـ . وقوله : كالقصاص .
أي في كونه لا يضمن إن تلف المقتص منه ، أو المقطوع في السرقة كما مثل به في المغني ٥٢٧/٥
وغیره .

ذلك ، نص على ذلك أحمد^(١) في رواية الجماعة ، وعليه الأصحاب .

٢١٢٣ - لما روى جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه ، أنه كان يضمن الصباغ والصواغ ، وقال : لا يصلح الناس إلا ذلك .^(٢) ولأن عمله مضمون عليه ، وما تولد من المضمون فهو مضمون ، كجناية العمد ، ودليل الوصف أنه لا يستحق العوض إلا بالعمل ، وأن الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له أجر .

وظاهر كلام أحمد والخرقى أنه لا فرق بين أن يعمل في بيته ، أو في بيت المستأجر ، ولا بين أن يكون المستأجر على

(١) في (م) : أحرق الثوب . وفي (خ) : أفسد طبيخه نص عليه أحمد .
(٢) رواه الشافعي في اختلاف العراقيين ، كما في حاشية الأم ٢٦٤/٣ حيث قال : وقد يروى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ضمن الغسال والصباغ ، وقال : لا يصلح الناس إلا بذلك . أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، أن عليا رضي الله عنه قال ذلك ، ويروى عن عمر تضمن بعض الصانع من وجه أضعف من هذا . وقد رواه عبد الرزاق ١٤٩٤٨ وابن أبي شيبة ٢٨٥/٦ عن جعفر عن أبيه ، عن علي أنه كان يضمن القصار والصواغ . وقال : لا يصلح الناس إلا ذلك . وعند عبد الرزاق : كان يضمن الخياط والصباغ ، وأشبه ذلك احتياطا للناس ، ورواه البيهقي ١٢٢/٦ بنحوه وضعفه بالإقطاع ، فإن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك عليا ، لكن قواه بالشواهد ، وذكره ابن حزم ٣٧/٩ بسند ابن أبي شيبة وأقره ، وقد روى عبد الرزاق ١٤٩٥٠ عن جابر الجعفي ، عن الشعبي ، أن عليا وشريحا كانا يضمنان الأجير . ورواه البيهقي وضعفه بالجعفي ، ورواه ابن أبي شيبة ٢٨٦/٦ عن جابر عن الشعبي ، عن مسروق وشريح ، قال : كانا يضمنان القصار . وفي رواية أنهما قالا : في قصار خرق ثوبا يضمن قيمته . وروى ابن أبي شيبة ٢٨٥/٦ عن عبيد بن الأبرص أن عليا ضمن نجارا . وفي الباب آثار عن الصحابة والتابعين ، عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما ، والصباغ هم الذين يصبغون الثياب ونحوها ، أي يلونونها بالأصباغ ، والصواغ هم الذين يصوغون الحل من ذهب أو فضة . ووقع في (ع س) : أنه كان قد ضمن . وفي (س م د) : الصانع والصواغ . وفي (م) : إلا لذلك .

المتاع أم لا ، وصرح به القاضي^(١) في التعليق في أثناء المسألة ، وابن عقيل ، واختاره أبو محمد ، إذ ضمانه كجنايته ، وعن القاضي - أظنه في المجرّد - قال في الكافي^(٢) : وأصحابه . أنه إنما يضمن ما عمله في ملكه ، أما ما عمله في ملك المستأجر من خياطة ونحوها ، فلا ضمان عليه ، ما لم يفرط ، كأن يسرف في الوقود ونحوها ، لأنه سلم نفسه إلى المستأجر ، أشبه الأجير الخاص ، وكذلك لو كان صاحب المتاع مع الملاح في السفينة ، أو راكبا على الدابة فوق حمله ، لعدم زوال يد المالك ، وكذلك لو كان الراكب على الدابة حرا ، إذ الحر لا يضمن من جهة الإجارة ، وخرج أبو الخطاب وجها بعدم الضمان رأسا ، كسراية القود وإفضاء الزوجة ، إذ التلف حصل من فعل مباح^(٣) ، والله أعلم .

(١) في (م) : لم يكن له أجرة . وفي (س م) : فظاهر كلام أحمد . وفي (م خ) : على المتاع أولا . وفي (خ) : وصرح القاضي . وبهامشها : جناية العمد فعل محرم ، وهذا فعل مباح فافترقا . اهـ . وعلى (لم يكن له أجر) : لو كان عمله مضمونا عليه لكان إذا تلف في حرزه يلزمه ضمان عمله ، وإنما هو مضمون له ، يستحق عوضه بتسليمه ، والأجير الخاص لو لم يعمل ما استؤجر له حتى انقضت المدة لم يستحق أجرة ، فدل أن الأجرة فيهما عوض للعمل والفرق بينهما بكون المشترك لو تلف عمله قبل تسليمه لم يستحق عوضه ، يرد عليه الخاص إذا عمل في غير بيت المستأجر ، فلف عمله قبل تسليمه ، فإنه يستحق الأجرة ، فما الفرق إذا ؟ اهـ .

(٢) انظر توضيح المسألة في المغني ٥٢٥/٥ والكافي ٣٢٨/٢ والإنصاف ٧٢/٦ .

(٣) في (م) : وقال في الكافي . وفي (خ) : وأصحابه إنما . وفي (م) : في الوقوف ونحوها ، لأنه يسلم أو راكب على الدابة . وفي (د) : إذا تلفت من فعل مباح . وفي (ع م) : إذ التلف من فعل . وفي (خ) : إذ التلف من جهة حصل من فعل . وبهامشها على (إذ الحر لا يضمن) : أي فعثرت به فلف ، أو انحلت حزامها الذي شده مالكتها ، فسقط فلف ، والذي في المغني عن القاضي : إذا كان المستأجر على حمله عبدا صغارا أو كبارا ... الطبيب والختان . اهـ . ما نص ما في المغني ٥٢٧/٥ وكتب على (إفضاء الزوجة) : أي الكبيرة ، أما الصغيرة أو النحيقة التي تتحمل

قال : وإن تلفت من حرزه فلا ضمان عليه .^(١)
ش : ما تلف عند الأجير المشترك لا يخلو من ثلاثة أحوال
(أحدها) أن يكون بتفريط منه أو تعد ، فيضمن كما دل
عليه كلام الخرقى بطريق التنبيه ، وهو واضح ، (الثاني) ما
تلف بفعله بغير تفريط منه ، وقد تقدم ، (الثالث) ما تلف
بغير فعله من غير تفريط منه ، كأن سرق أو حرق ونحو
ذلك ، والمشهور المنصوص في رواية الجماعة - وهو اختيار
الخرقي وأبي بكر ، والقاضي وأصحابه ، والشيخين - أنه لا
ضمان عليه ، لأنها عين مقبوضة بعقد إجارة ، لم يتلفها
بفعله ،^(٢) أشبهت العين المستأجرة ، (وعن أحمد) رواية
أخرى بالضمان مطلقا ، لقوله ﷺ « على اليد ما أخذت
حتى تؤديه »^(٣) (وعنه) ثالثة إن كان التلف بأمر ظاهر -
كالخرق ، وللصوص الغالبين ، ونحو ذلك - فلا ضمان ،
وإن كان بأمر خفي كالضياع ، ونحو ذلك فعليه
الضمان ،^(٤) إناطة بالتهمة ، قال صاحب التلخيص : ومحل

الوطء فإفضاؤها مضمون بثلاث الدية ، كما يأتي في بابه . اهـ والإفضاء هو حرق ما بين السبيلين ،
أو ما بين مخرج البول والحيض ، وفي الهداية ١٨٢/١ : وينخرج أن لا يضمن الخ .

(١) في المغني والمتن و (ج) : من حرز . وفي (ع د) : لا ضمان .
(٢) في (س م د) : ش : الأجير المشترك لا يخلو . وفي (خ) : فلا يخلو . وفي (س م) : تفريط
منه أو تعد . وفي (م) : بفعله من غير تفريط منه وقد . وفي (خ) : فعله بغير تفريط فالمنصوص
المشهور . وانظر المسألة في المحرر ٣٥٨/١ لأبي البركات ، وفي المغني ٥٣٣/٥ لأبي محمد وغيرهما .
وفي (ع) : مقبوضة بغير إجارة . وبهامش (خ) (أو تعد فيضمن) : أي سواء كان بفعله أو بغير
فعله . اهـ .

(٣) هو حديث الحسن عن سمرة تقدم برقم ٢٠٨٣ وأنه عند أحمد ١٢/٥ وأبي داود ٣٥٦١
والترمذي ١٢٨٤ وغيرهم .

(٤) علق في هامش (خ) على قوله (بأمر خفي) : فلو ثبت الأمر المذكور بينة انتفى الضمان ،
لانتفاء التهمة ، وفي الرعاية : وفي خفي يعسر إثباته كسرقة وضياع وجهان . انتهى فلو ثبت بينة
فلا ضمان قولاً واحداً . اهـ .

الروايات إذا لم تكن يد المالك على المال ، أما إن كانت عليه فلا ضمان بحال ، والله أعلم .

قال : ولا أجرة له فيما عمل فيها .^(١)

ش : قد تقدم أن ما تلف من حرز الأجير المشترك ونحو ذلك فلا ضمان عليه فيه ، وهو يشمل ما إذا تلف بعد فعله وقبله ، فإذا تلف بعد فعله فهل يستحق^(٢) أجرة لذلك ؟ قال الخرقي : لا أجرة له ، لأنه لم يسلم عمله إلى المستأجر ، فلم يستحق عوضه ، كالمبيع من الطعام إذا تلف في يد البائع قبل تسليمه .

وظاهر كلام الخرقي - وتبعه أبو محمد - أنه لا فرق بين أن يعمل في بيت المستأجر أو خارجا عنه ، ولا بين أن يكون ذلك بناء أو غيره ، وفصل أبو البركات ذلك ، وملخص ما قاله أنه إن كان^(٣) العمل في بيت المستأجر ، وكان بناء فله أجرته رواية واحدة ، لأن تسليمه يحصل بمجرد فعله ، وإن كان غير بناء فروايتان ، مبناهما على أنه إذا كان في ملكه فهل العمل مسلم بمجرد عمله ، أو لا بد من التسليم ؟ وإن كان العمل خارج بيت المستأجر وكان غير بناء فلا أجرة له رواية

(١) في المغني : ولا أجرة فيما . وفي (خ) : لما عمل فيها . وبهامشها : قال في الفروع : وإن أتلّفه أو حبسه أي قتلّف تلزمه قيمته غير معمول ، ولا أجرة ، أو قبنته معمولاً . ويلزمه أجرته ، ويقدم قوله في صفة عمله ، والحجرة في ذلك للمالك .

(٢) في (م) : فلا ضمان وهو . وفي (ع) : سقط : وقبله فعله .

(٣) انظر كلام أبي البركات في المحرر ٣٥٨/١ وفي (د) : لا فرق في أن يعمل . وفي (خ) : وفصل ذلك أبو البركات . وبهامشها (أو خارجا عنه) : قد يقال ما فعله في بيت المستأجر لا يسمى في حرزه ، لأن المراد بالحرز حرز عند الأجير ، وذلك بأن يسلمه من المستأجر ، ويجعله في حرز مثله عنده ، فأما إذا كان في بيت المستأجر فهو في تسليم المستأجر وحرز المستأجر ، وكذلك البناء لا يكون إلا في ملك المستأجر ، فلا يسمى في حرز الأجير ، فلا يشملهما كلام الخرقي . اهـ .

واحدة ، إذ التسليم إذاً لا يحصل إلا بالقبض ، وإن كان بناء فروايتان ، مبناهما على أن العادة هل جرت في البناء بقبضه في موضعه ، أو أنه لا بد من التسليم فيه كغيره ، ؟ وقطع القاضي في التعليق في البناء بأن له أجرته ،^(١) وفي غيره لا أجره له ، ونص أحمد على ذلك في رواية ابن منصور ، والله أعلم .

قال : ولا ضمان على حجام ، ولا ختان ، ولا متطيب ، إذا عرف منهم حذق الصنعة ،^(٢) ولم تجن أيديهم .

ش : لا ضمان على من ذكر والحال هذه ، لأنهم فعلوا فعلاً مباحاً مأذوناً فيه ، أشبه قطع الإمام يد السارق ، أما إذا لم يكن لهم معرفة بذلك فيضمنون ، لتحريم المباشرة عليهم إذاً ، وكذلك إن عرف منهم حذق لكن جنت أيديهم ،^(٣) كأن تجاوز الختان إلى بعض الحشفة ، أو قطع الطيب سلعة فتجاوزها ، ونحو ذلك ، لما تقدم في الأجير المشترك ، وحكى ابن أبي موسى إذا ماتت طفلة من الختان فديتها على عاقلة خاتنها ، قضى بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ،^(٤) والله أعلم .

(١) في (م خ) : فهل العمل يسلم . وفي (م) : التسليم إذا لم يحصل إلا بالقبض موضعه أو أنه . وفي (خ) : أو لا بد من بأن له أجرته مطلقاً .

(٢) في (د) عرف منهم الصنعة . وفي المتن و (خ) : حذق ولم . ونقل في هامش (خ) هنا من الفروع ج ٤ ص ٤٥١ ، ٤٥٢ من قوله : لا ضمان على حجام ولا ختان إلى قوله : لأنه محسن ، وقال : هذا موضع نظر .

(٣) في (م) : والحال أنهم فعلوا . وفي (خ) : فعلوا مباحاً . وفي (د) : مأذوناً لهم فيه . وفي (خ) : معرفة بصناعة ذلك . وفي (د) : كأن جنت أيديهم .

(٤) لم أقف على النقل عنه مسنداً ، ولم أجده معزواً ، وفي (م) : قضى بها عمر .

قال : ولا ضمان على الراعي إذا لم يتعد .
ش : لا ضمان على الراعي ، لأنه مؤتمن على الحفظ ، أشبه
المودع ، ولأنها عين قبضت بحكم الإجارة ، أشبهت العين
المستأجرة ، أما إذا تعدى أو فرط - مثل أن تركها تغيب
عن نظره ، أو ضربها ضربا أسرف فيه ، أو من غير حاجة
إليه ، أو سلك بها موصعا مخوفا ، أو نام عنها أو غفل ، ونحو
ذلك - فيضمن ، لأنه مفرط ، أشبه المودع ، ولو جاء بجلد
الشاة مدعيا لموتها من غير بينة قبل قوله على أصح
الروايتين (١).

وقد تضمن كلام الخرقى جواز إجارة الراعي ، وهو
واضح ، لقوله تعالى حكاية عن صاحب موسى ﴿إني أريد
أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين﴾ الآية (٢) ، وجواز إجارة
الطبيب ، لأنه فعل مباح مأذون فيه ، أشبه سائر الأفعال
المباحة ، ويقدر ذلك بالمدة ، لا بالعمل لعدم انضباطه ،
وبيين قدر ما يأتي له في كل يوم ، هل هو مرة أو أكثر من
ذلك ، ولا يجوز التقدير بالبرء عند القاضي ، وجوزه ابن
أبي موسى ، وكذلك أبو محمد ، لكن جعله جعالة لجواز

(١) في (ع) : أما تعدى أو فرط . وفي (خ) : مثل أن يتركها . وفي (س) : موصعا مخيفا . وفي
(م) : قبل قوله من غير يمين وقد . وفي هامش (خ) : يتخرج في الراعي الروايتان السابقتان في
الأجير المشترك ، إذا تلفت السلعة من حرزه ، ولم أجدهم ذكروا ذلك ، ولا فرق بينهما يظهر ،
ويتخرج ضمانه أيضا من مسألة الحمامي إذا استحققت الثياب فسرقت ، وكانت له أجرة ، فقد
ذكروا أنه يضمن وهو مثله ، وقد يفرق بين الراعي والأجير بأن الماشية مع الراعي معرضة للتلف ،
وبينه وبين الحمامي بأنه أجره على الحفظ وأجر الراعي على الرعي . اهـ وعلق على قوله (أشبه
المودع) : يؤخذ من هذا أن نوم المودع وغفله تفريط اهـ .

(٢) سورة القصص ، الآية ٢٧ ، وفي هامش (خ) : وإن عقد في الرعي على معينة تعينت في
الأصح ، فلا يبدلها ، ويطل العقد فيما تلف ، وإن عقد على موصوف ذكر نوعه ، وكبره وصغره ،
وعند القاضي لا عدده ، ويحمل على العادة ، ولا يلزمه رعي سخاها اهـ .

جهالة العمل فيها ، ويجوز اشتراط الكحل من الطبيب على الأصح لا الدواء اعتمادا على العرف .

وتضمن أيضا جواز إجارة الختان ، وهو واضح لما تقدم ، وجواز إجارة الحجام ، وهو اختيار أبي الخطاب ، وتبعه الشيخان .

٢١٢٤ - لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ احتجم ، حجمه أبو طيبة فأعطاه صاعين من طعام ، وكلم مواله فخففوا عنه [متفق عليه ، وفي لفظ : دعا غلاما منا فحجمه ، فأعطاه أجره صاعا أو صاعين ، وكلم مواله أن يخففوا عنه] من ضريته . رواه أحمد والبخاري^(١) .

٢١٢٥ - وعن ابن عباس قال : احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره ، ولو كان سحتا لم يعطه . رواه أحمد ، والبخاري^(٢) ، ولأن بالناس حاجة إلى ذلك ، أشبه غيره من المنافع .

(١) سبق هذا الحديث برقم ١٩٦٥ واللفظ الأول في مسند أحمد ١٠٠/٣ ، ١٨٢ وصحيح البخاري ٢١٠٢ ، ٢٢٨٠ وصحيح مسلم ٢٤١/١٠ من طرق عن حميد الطويل عنه ، واللفظ الثاني عند أحمد ٢٨٢/٣ والبخاري ٢٢٨١ ومسلم ٢٤٢/١٠ عن حميد عن أنس رضي الله عنه ، وفي أكثر الروايات عند أحمد وغيره : فأمر له بصاع . وهذه المسألة مذكورة في الهداية ١٨٣/١ والمحرر ٣٥٧/١ والمغني ٥٣٩/٥ والمبدع ٩٢/٥ ووقع في (ع) : حجمه أبو طلحة ، فأعطاه أجره صاعين . وفي (خ) : وأعطاه صاعين . وفي (ع) : غلاما منا حجمه . وليس في (خ) : متفق عليه .

(٢) هو في مسند أحمد ٢٤١/١ ، ٣١٦ من طريق جابر الجعفي وهو ضعيف ، عن الشعبي ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ كان إذا احتجم احتجم في الأخدعين ، فدعا غلاما لبني بياضة فحجمه ، وأعطى الحجام أجره مدا ونصفا ، وكلم مواله فحطوا عنه نصف مد ، وكان عليه مدان . وفي لفظ : احتجم ثلاثا في الأخدعين ، وبين الكتفين ، وأعطى الحجام أجرته ، ولو كان حراما لم يعطه . ورواه أيضا ٣٢٧/١ عن طاوس عن ابن عباس مختصرا ، ورواه أيضا ٣٣٣/١ عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وعن ابن سيرين عن ابن عباس بنحو ما سبق ، ورواه

وقال القاضي وجمهور أصحابه : لا يصح الاستئجار على
الحجامة ، وهو ظاهر كلام أحمد ، وقال في التلخيص : إنه
المنصوص . وذلك :

٢١٢٦ - لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن
كسب الحجام ، ومهر البغي ، وثمن الكلب ، رواه
أحمد .^(١)

٢١٢٧ - وعن رافع بن خديج رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال
« كسب الحجام خبيث ، ومهر البغي خبيث ، وثمن الكلب
خبيث » رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وصححه ،
والنسائي ولفظه « شر المكاسب ثمن الكلب ، وكسب
الحجام ، ومهر البغي »^(٢) والنهي يقتضي التحريم ، وكذلك
الخبث ، لا سيما وقد قارنه بما لا نزاع في تحريمه ، وجعله
شر^(٣) المكاسب .

البخاري ٢٠٠٣ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ومسلم ٢٤٢/١٠ عن عكرمة ، وطاوس ، والشعبي عن ابن
عباس بنحوه ، وفي (خ) : فأعطى . وفي (م) : رواه البخاري .
(١) تقدم بعضه برقم ١٩٩٤ وهذا اللفظ في مسند أحمد ٢٩٩/٢ من طريق عبد الرحمن بن أبي
نعم ، عن أبي هريرة ، ورواه أيضا ٣٣٢/٢ ، ٤١٥ من طريق أبي معاوية المهرى ، قال : قال لي
أبو هريرة : يا مهري نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ، وكسب الحجام ، وكسب المومسة
وعن كسب عصب الفحل . ورواه أيضا ٣٤٧/٢ ، ٥٠٠ بيعه ، ورواه أيضا النسائي ٣١٠/٧
وابن أبي شيبة ٢٦٩/٦ وابن حبان كما في الموارد ١١١٨ والدارقطني ٧٢/٣ وابن عدي ٦٤٥ وصححه أحمد
شاكرا في المسند ٧٩٦٣ وغيره .

(٢) تقدم برقم ١٩٦٦ وهو في مسند أحمد ٤٦٤/٣ ، ٤٦٥ وسنن أبي داود ٣٤٢١ والترمذي
٤٩٥/٤ برقم ١٢٩٤ ورواه النسائي ١٩٠/٧ بلفظ « شر الكسب مهر البغي » الخ وكذا لأحمد
١٤٠/٤ ورواه أيضا الطيالسي ١٣٠١ والدارمي ٢٧٢/٢ وابن أبي شيبة ٢٧٠/٦ والطحاوي في
الشرح ١٢٩/٤ والطبراني في الكبير ٤٢٥٨ - ٤٢٦٣ ، بمدة ألفاظ وغيرهم ، وسقط من (م س) : ومهر
البغي ... الكلب خبيث . وفي (خ) : رواه الترمذي وغيره وصححه .

(٣) في (م س د) : وكذلك الخبيث . وفي (خ د) : قارنه بلا نزاع . وفي (خ) : وهو جعله أي
أنه قرن كسب الحجام بمهر البغي الذي لا خلاف أنه حرام .

٢١٢٨ - وقد روى محيصة بن مسعود أنه كان له غلام حجام ، فزجره النبي ﷺ فقال : ألا أطعمه أيتاما لي ؟ قال « لا » قال : أولا أتصدق به ؟ فرخص له أن يعلفه ناضحه . رواه أحمد ، وفي لفظ : أنه استأذن النبي ﷺ في إجارة الحجام ، فنهاه عنها ، ولم يزل يسأله فيها حتى قال « أعلفه ناضحك ، وأطعمه رقيقك » رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي وحسنه ،^(١) وأما حديث ابن عباس فقال أحمد في رواية الأثرم : هذا تأويل من ابن عباس . وأما إعطاء النبي ﷺ فعلى طريق الصلة والإحسان ، لما فعل معه ، جمعا بين الأحاديث ، وقد قال أحمد في رواية ابن القاسم : نحن نعطي كما أعطى النبي ﷺ ، ونقول له كما قال النبي ﷺ : لا تأكله .^(٢) قيل له : فيشارط في الحجامة ؟ قال : لم أسمع في الشرط شيئا . وعلى هذا يجوز أن يعطى من غير شرط ،

(١) محيصة هو الأنصاري الأوسي ، أخو حويصة ، ورد ذكرهما في حديث القسامة في الصحيح ، وهذا الحديث في مسند أحمد ٤٣٥/٥ ، ٤٣٦ من طريق أبي عفير ، عن محمد بن سهل ، عن محيصة ، ومن طريق الزهري عن ابن محيصة عن أبيه ، ومن طريق الزهري عن حرام بن ساعدة ابن محيصة ، قال : كان له غلام حجام ، يقال له أبو طيبة ، يكسب كسبا كثيرا ، فلما نهي رسول الله ﷺ عن كسب الحجام الخ ، ورواه أيضا عن محمد بن أيوب ، أن رجلا من الأنصار حدثه يقال له محيصة ، كان له غلام حجام ، فزجره رسول الله ﷺ عن كسبه ، فقال : أفلا أطعمه يتامى لي ؟ قال « لا » قال : أفلا أتصدق به ؟ قال « لا » فرخص له أن يعلفه ناضحه ، وهو في سنن أبي داود ٣٤٢٢ والترمذي ٤٩٧/٤ برقم ١٢٩٥ ورواه أيضا مالك ١٤١/٣ والشافعي في المسند ١٧٩ والحميدي ٨٧٨ وابن ماجه ٢١٦٦ وابن حبان كما في الموارد ١١٢١ وابن أبي شيبة ٢٦٥/٦ والطبراني في الكبير ٥٤٧١ ، ٣١٢/٢٠ برقم ٧٤٢ - ٧٤٤ وغيرهم ، قال الحافظ في الفتح ٤٥٩/٤ ورجاله ثقات . وفي (س) : أنه كان غلام . وفي (خ) : كان له حجام . وفي (س) : قال : أولا أتصدق به ؟ قال فرخص . وفي (خ) : أفلا أتصدق به . وفي (م) : أن يعلفه . ويصح في (خ) بعد قوله : قال لا . وبهامشها : وهذا دليل لصحة الإجارة في ذلك ، وجواز أخذ الأجرة فيه ، وإلا كان يجب عليه ردها إلى من أخذها منه . اهـ .

(٢) سقط من (خ) : الأثرم هذا وقد قال أحمد في رواية . وفي (ع) : تأويل عباس . وليس في (م) : ونقول له كما .

ويطعمه رقيقه وناضحه لما تقدم ، ويحرم عليه هو أكله في إحدى الروايتين ، قال في رواية الأثرم : لا تأكله . وهذا اختيار القاضي ،^(١) وطائفة من أصحابه .

(والرواية الثانية) يكره . قال أبو النضر عنه : كان يذهب إلى أنه يكره ، ويقول : هو شر كسب ، ولا يقول : هو حرام ، وإذا قيل بالتحريم في حقه ، فهل يحرم في حق غيره من الأحرار ؟ ظاهر كلام القاضي في التعليق ، وصاحب التلخيص التحريم ، وصرح القاضي في الروايتين بالجواز اعتمادا على أن أحمد قال : أطعمه^(٢) الرقيق . قال : والرقيق يحتاج أن يشتري له طعاما . وفيه نظر ، وعلى القول بجواز الإجارة فيكره للحر أيضا أكله ، لما تقدم من الأحاديث .^(٣)

(تنبيه) يجوز استئجار الحمام لغير الحمامة ، من الفصد ، والختن ونحو ذلك ، إذ نهي ﷺ عن كسب الحمام أي في الحمامة ، كما أن نهي عن مهر البغي أي في البغاء ،^(٤) والله أعلم .

(١) في (م) : فشارطه . وليس في (ع) . وناضحه . وفي (م) : وهو اختيار القاضي .
(٢) في (م) : ولا يقول حرام فهل في حق غيره . وفي (خ) : أن أحمد قال يطعمه .
(٣) في (م) : يكره للحر . وليس في (خ) : من الأحاديث .
(٤) في (م) : أي في البغائية . وبهامش (خ) : قد يقال : الفصد والختن في معنى الحمامة ، لما فيها من ملازمة الدم ، وهما من صناعة الحمام ، رتقيه بالحمام لغلبتها عليه من أنواع صناعته . اهـ .